Iraq and security dilemma of Gulf (An analytical study of the post-2003)

Asst. Prof .Dr. Abdul –Samad Sa'doon Abdullah
Asst. Prof . Dr. Khudhir Abbas Atwan
College of Politics – AlNahrain University

Abstract

Gulf region is in complex security position ,for overlapping of local , regional and global dimensions, and what an event or change in one of these dimensions may affect with the security of the Gulf . Today, the Gulf area lives in a real security crisis with several axes starting with the results of the change that happened in Iraq following the U.S. occupation since 2003 , and through to interventions practiced by some regional powers in the region , particularly Iran, in accordance with the policies intended to tighten control over the area , and the subsequent regional understandings between the agreement and discrepancies between them and the United States that resides militarily, economically and politically in the region , which makes the crisis in the region affect its reality and future.

As well as the effect of the Gulf will remain a concern not to be separated from the issue of Iraq because of the concern of the GCC countries about Iran's interference in Iraqi affairs , and since Iraq was and remains a deep Gulf, which means that Iran can shorten its influence to the interior of the Gulf through the gate of Iraq after its control the mind of the political authority and the Iraqi security file.

This is just the beginning of a real dilemma facing the regional security of the Gulf with the continuing repercussions of the events in Iraq after the withdrawal , and what could result from the understandings of American - Iranian about the anticipated regional of Iran in light of the balances that include group parties to form a whole system of regional security of the Gulf which is a part of the a comprehensive security system for the general area of the Middle East.

العراق ومعضلة الأمن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣

أ.م.د.عبد الصمد سعدون عبد الله أ.م.د.خضر عباس عطوان

كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين

الملخص:

ان منطقة الخليج العربي تعيش وضعا أمنيا معقدا، لتداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية فيه،وأي حدث أو تغير في واحد من تلك الأبعاد يؤثر على الأمن الخليجي. واليوم، تعيش منطقة الخليج أزمة أمنية حقيقية ذات محاور متعددة بدءا بنتائج التغيير الذي حصل في العراق على أثر الاحتلال الأمريكي منذ العام ٢٠٠٣ ، ووصولا إلى التدخلات التي تمارسها بعض القوى الإقليمية في المنطقة، وتحديدا إيران على وفق سياسات مقصودة لإحكام سيطرتها على المنطقة، وما تبعها من تفاهمات اقليمية ما بين اتفاق وتعارض فيما بينها وبين الولايات المتحدة التي تتواجد عسكريا واقتصاديا وسياسيا في المنطقة، إذ باتت الأزمة التي يعيشها الإقليم تؤثر في واقعه ومستقبله. كما أن الشأن الخليجي سيبقى قلقا ولا ينفصل عن الشأن العراقي بسبب هذا القلق الذي يساور دول المجلس حول تدخل إيران بالشأن العراقي ، ولما كان العراق ولا يزال يمثل عمقا خليجيا، وهو ما يعني أن إيران يمكنها أن تختصر نفوذها إلى الداخل الخليجي عبر بوابة العراق بعد أن تتمكن من السيطرة على العقل السياسي للسلطة والملف الأمني العراقي .

وهذه مجرد البداية لمعضلة حقيقية تواجه الأمن الاقليمي الخليجي مع استمرار تداعيات الأحداث في العراق بعد الانسحاب ، وما يمكن أن تسفر عنه التفاهمات الأمريكية – الإيرانية حول دور إيران الإقليمي المرتقب في ظل توازنات جديدة يمكن أن تضم مجموعة أطراف تشكل بمجملها منظومة الأمن الإقليمي الخليجي وهي جزء من منظومة أمن شاملة لعموم منطقة الشرق الأوسط .

المقدمة:

يؤثر العراق ويتأثر بدول الجوار الإقليمي، ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، لوجود نقاط الالتقاء والمصالح المشتركة، والسياسات التي يتبعها الطرفان تحدث تأثيرا متبادلا بينهما، وما ينتهي إليه حال أحداهما يؤثر على الآخر. والتغير الذي أصاب العراق عام ٢٠٠٣ لم تعف منه دول الجوار بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، فهو قد أصاب التوازن الإقليمي الخليجي في العمق، وفتح المجال أمام إيران لتزيد فجوة عناصر القوة واختلال علاقات القوى في الإقليم لصالحها.

ان منطقة الخليج العربي تعيش وضعا أمنيا معقدا، لتداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية فيه، وأي حدث أو تغير في واحد من تلك الأبعاد يؤثر على الأمن الخليجي. واليوم، تمّر منطقة الخليج بأزمة أمنية حقيقية ذات محاور متعددة بدءاً بنتائج التغيير الذي حصل في العراق، ووصولا إلى التدخلات التي تمارسها بعض القوى الإقليمية في المنطقة، وتحديدا إيران على وفق سياسات مقصودة لإحكام سيطرتها على المنطقة، وما تبعها من اتفاق وتعارض فيما بينها وبين الولايات المتحدة التي تتمركز عسكريا واقتصاديا وسياسيا في المنطقة. وباتت الأزمة التي يمر بها الإقليم تؤثر في واقعه ومستقبله.

ووصلت الأزمة الأمنية إلى مرتبة المعضلة، بوصفها الهاجس الأكثر إدراكاً ضمن المرحلة الراهنة وفي المستقبل عراقيا وخليجيا وإقليميا وأمريكيا. وفي ظرف بيئة كهذه، فإن استمرار وجود عناصر لعدم استقرار سياسي وأمني، وتحديدا في العراق بوصفه أنموذج البحث، فان احتمالات أقلمة ذلك نحو العمق

الخليجي هو أمرٌ وارد، نظرا لتعقد البيئة الداخلية والإقليمية والعالمية ليس في العراق فحسب بل في إجمال دول منطقة الخليج، واستقرار هذه المنطقة ما زال هشاً بسبب تلك البيئة، وهو أمرٌ يدعو الباحثين لتكثيف الجهود في البحوث التي تتناول هذا الموضوع.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق غايات عدة، وهي:

١- بيان أهمية موضوع أمن منطقة الخليج العربي، بفعل تعرضه لخروقات تاريخية تمارسها قوى إقليمية من جهة، وقوى عالمية من جهة أخرى، فضلا عن وجود عوامل داخلية مؤثرة بالسلب على استقرار المنطقة، وتسببت بمجملها في عدم تناسب القدرات المحلية (عناصر الإرادة والقوة المادية والمعنوية) مع حجم التهديدات الإقليمية والعالمية.

٢- بيان العلاقة بين غياب ثقة دول المنطقة، وبين عدم الاستقرار الإقليمي الذي يؤثر الأمن الخليجي بشكل عام.

٣- تحديد المتغيرات المؤثرة في منظومة الأمن الخليجي، ولاسيما بعد تصاعد الدور الإيراني بعد العام ٢٠٠٣، مما ضاعف مشكلة الأمن في منطقة الخليج العربي.

٤- تحديد أبرز القضايا المثارة تجاه الأمن الخليجي في المرحلة التي تلت حدوث التغيير السياسي في العراق، مع بيان تأثير العراق على تلك القضايا.

حدود البحث: يغطي البحث مرحلة ما بعد احتلال العراق وحدوث التغيير السياسي في نظامه ونهجه السياسيين حتى العام ٢٠١٠، من حيث تأثير وضع العراق على منظومة الأمن الخليجي.

معضلة البحث: يتعامل البحث مع معضلة مفادها، إن الإسقاطات التي أفرزتها المتغيرات الإقليمية الناجمة عن تغيير وضع العراق الدولي في العام ٢٠٠٣ على الواقع الخليجي أثرت في الاستقرار الأمني في منطقة الخليج العربي. ويفسر ذلك استمرار طرح معضلة الأمن الخليجي، وتظهر تجلياتها بزيادة معدلات التسلح واستمرار عدم الثقة في العلاقات الإقليمية وبروز توترات داخلية نتيجة مسببات إقليمية،.. وتكمن المعضلة هنا في العناصر التي جعلت العراق مؤثراً على الأمن الخليجي.

وفي ضوء هذه المعضلة، تطرح عدة تساؤلات:

- ما طبيعة المتغيرات الإقليمية والعالمية المؤثرة في منظومة الأمن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣؟ ولماذا أثرت هذه المتغيرات بالسلب على الأمن الخليجي؟

-هل الطبيعة الجيوسياسية والخصائص المجتمعية والتاريخية للعراق لها تأثيرها في مسار علاقاته مع دول الجوار الخليجي؟ وكيف أثرت تطورات أوضاع العراق بعد العام ٢٠٠٣ على الأمن الخليجي؟ وكيف أثرت تطورات أوضاع العراق في جعل المسببات المحلية والإقليمية والعالمية أكثر تأثيراً في الأمن الخليجي؟

-هل الوضع الأمني في الخليج العربي يمكن أن يستجيب للحلول المطروحة إقليمياً وعالمياً لمعضلة الأمن الخليجي؟ وكيف؟

-هل (للأبعاد الإيديولوجية وتوافق المصالح ونمط الإدارة السياسية والإصلاح الديمقراطي الخليجي) تأثيرها في استقرار الاتجاه الأمني في العراق والمنطقة عموماً أو العكس؟ وكيف؟

فرضية البحث: يسعى البحث إلى إثبات صحة فرضية مفادها: ان وضع العراق (متغير مستقل) لن يعفي من تبعاته الاستقرار في منظومة الأمن الخليجي (متغير تابع).

منهجية البحث: وفي تحليله للعلاقة بين المتغيرات، يستخدم البحث منهج التحليل النظمي (Systemical Approach).

مصطلحات البحث: تضمن البحث بعضا من المصطلحات، من دون الخوض في مضمونها، فان دلالاتها تفيد الآتي:

١- النظام الإقليمي: إجمالي التفاعلات المتعلقة بمنطقة جغرافية تجمع شعوبها ودولها روابط (كل أو بعض مما يأتي) من قبيل: التطلعات المشتركة، والعلاقات المتبادلة، والتحديات المشتركة، ووجود روابط رسمية.

٢- النظام الإقليمي الخليجي: إجمالي التفاعلات المتعلقة بمنطقة الخليج العربي كبحيرة تجمع حولها شعوبا إيرانية وعربية، فضلا عن روابط من قبيل: التطلعات المشتركة، والعلاقات المتبادلة، والتحديات المشتركة، وان ما زال يفتقر إلى وجود روابط رسمية.

٣- منطقة الخليج العربي: البحيرة التي تجمع حولها كل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق.

٤- منظومة الأمن الخليجي: إجمالي التطلعات والتفاعلات والإجراءات ذات الصيغة الأمنية المتعلقة بمنطقة الخليج العربي، سواء أكانت صادرة من دول منطقة الخليج نفسها، أم تلك التي قامت بها قوى إقليمية أو عالمية تجاه المنطقة بقصد ضمان تحقيق غايات محددة باستقرار هذه المنطقة.

وفي ضوء ما تقدم، قسم البحث على ثلاثة محاور وكالآتي:

المحور الأول: المدخلات التاريخية لتأثير العراق في منظومة الأمن الخليجي

يؤلف الخليج العربي إقليماً بذاته، مميزاً بتفاعلاته: الداخلية، والإقليمية، والعالمية. وفيما يتعلق بالإشكالية الأمنية في هذا الإقليم فإنها ذات أصول محلية وإقليمية وعالمية، وبعيدا عن المسببات المحلية والعالمية المسببة لجزء من المشكلة الأمنية في الخليج، تُعد المتغيرات الإقليمية جزءاً تاريخيا فيها يدخل في إطار الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لهذا الإقليم الحيوي. ولم تأت أهمية الإقليم اعتباطا، بل جرت في مسار مرحلي، منذ مرحلة السيطرة البريطانية المباشرة، ووصولا إلى مرحلة الوجود الأمريكي في مرحلة ما بعد احتلال العراق، والعمل على إدارة التوازنات الإقليمية وفقا للأهداف العالمية التي رسمتها الولايات المتحدة لمصالحها.

وشكل تأثير المتغيرات الإقليمية حلقات إستراتيجية مترابطة من منظور الأمن الخليجي، وأن ما آلت إليه المتغيرات السياسية والأمنية، وما أحدثته من تأثيرات جانبية، قد أسهمت في تفعيل تأثير المتغيرات الدولية على منطقة الخليج، (سواء فيما يتعلق ببروز تأثير الولايات المتحدة كقوة إقليمية مهيمنة على المنطقة، والأهمية المتنامية للمتغير النفطي أو طرح متغير الإرهاب الدولي بوصفه واحداً من إشكالات المنطقة،... الخ) التي أحكمت مسار علاقات دول الخليج الإقليمية والعالمية، وقد جرى تفعيل ذلك التأثير لاعتبارات تشابك المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الخليجية والدولية[١].

وفي هذا المحور يمكن تناول أبرز مدخلات إشكالية الأمن الإقليمي الخليجي من زاوية تأثير العراق، وهي:

أولا: الصراع العربي–الإسرائيلي

يعد الصراع العربي–الإسرائيلي من حيث الجغرافيا بعيداً نسبيا عن الأرض الخليجية، إلا أن الدراسات والبحوث أثبتت وجود ترابط بين الإقليمين، حتى أصبح هذا الصراع أحد المدخلات المؤثرة في إشكالية الأمن الخليجي[٢].

ولهذا المتغير تأثير يتضمن جانبين:

١– أن تحقيق أمن إسرائيل، ومن ثم ترسخها كواقع مقبول في بيئتها الإقليمية لا يتحقق إلا عبر دعم الولايات المتحدة للنظم السياسية الحليفة، ومن ثم كان واحداً من أسباب ما انتهى إليه وضع العراق هو تعلقه بالصراع العربي–الإسرائيلي إلى الضد مما تريده الولايات المتحدة.

٢– ترى الولايات المتحدة في إدارة هذا الصراع مواجهة كل التحديات التي قد تظهر مستقبلاً على الساحة العربية، ومنها الخليجية، مما قد تشكل تهديدا على أمنها واستقرارها ومصالحها، وقد جاء ذلك بناء على الخطوط العريضة للمصالح الاقتصادية التي تجتمع عليها النخبة السياسية المتعاقبة في الولايات المتحدة، التي تربط بين أمن النفط وأمن إسرائيل[٣].

وفيما يتعلق بتأثير العراق بوصفه أحد المدخلات التي جعلت الصراع العربي–الإسرائيلي مؤثرا في الأمن الخليجي، يلحظ أن الدرجة التي ربط العراق بها نفسه بهذا الصراع جعل إسرائيل أكثر ميلا نحو تحقيق غايتين، الارتباط

بقضية الأمن الخليجي في الفكر الأمريكي، وإنهاء وضع العراق (قبل ٢٠٠٣) بوصفه عاملا مؤثرا على إسرائيل وأمن الخليج كليهما.

ولم تستطع دول الخليج إنكار الترابط الحاصل بين القضيتين، وقد كشفت بيانات القمم الخليجية عن مواقف مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي حيال تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، على الرغم من أنها تحمل بين طياتها قدراً من المواقف السياسية المتباينة، سواء باتجاه التشديد أو اللين، إلا أن أغلبية هذه المواقف تشير إلى دعم مسار التسوية، فالاحتمالات التي يستقر عليها هذا الصراع لن يعفى منه الأمن الخليجي سواء ما تعلق ببعده الداخلي أو الإقليمي أو العالمي. ويمكن تلمس ذلك من خلال أمرين رئيسين، هما:

أ- إن البيانات الصادرة عن الدول الخليجية لم تتعرض إلى أي مسألة تتعلق بوقف التسوية مع إسرائيل بسبب العنف المتصاعد ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة[٤].

ب- ليس هنالك من نية لقيام دول مجلس التعاون بأفتعال أي خلاف مع الطرف الأمريكي الداعم لسياسة العنف الإسرائيلية، سوى التعبير بالدهشة إزاء الموقف الأمريكي.

وعلى الرغم مما يظهر على الساحة الخليجية من رفض شعبي إزاء المواقف الأمريكية المساندة لإسرائيل، وعدم الاكتراث من مسألة الحقوق الفلسطينية، إلا أن هناك إدراكاً وحرصاً من جانب النظم السياسية حول ضرورة استمرار مسار العلاقات والمصالح مع الطرف الأمريكي. وبالمقابل نرى أن هنالك التزاماً أمريكياً معلناً تجاه نظم الحكم الخليجية بنـــــاءً على مواقفها تجاه

قضـايا المنطقـة، ويتضـمن مثـل هـذا الالتـزام مسـالة تحقيـق أمنهـا واسـتقرارها السياسـي، مترجماً بوجـود عسـكري دائم، تحت مبررات عدة[٥]. بمعنـى أن دول المجلس، أظهرت سلوكاً مميزاً في التعامل مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي، الـذي نجحت الولايـات المتحدة فـي استحضـاره عبـر بوابـة العـراق، وحققت دول المجلس عبر موقفها حالة من التوازن في علاقاتها المصيرية بالولايات المتحدة، لأن الأخيرة الراعيـة الأسـاس للأمن السياسـي والاقتصـادي لـدول الخليـج العربيـة، مثلما هي راعية لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ثانيا: الثورة الإيرانية وتداعيات حرب الخليج الأولى

منذ انطـلاق أحداث الثورة الإسـلامية فـي إيران عـام ١٩٧٩، لـم يكـن الـرد السياسي الإيراني مطمئناً لدول المنطقة، فقد تضمن الخطاب الذي ألقاه الرئيس السـابق (أبـو الحسـن بنـي صـدر) نعتـاً صـريحاً لشـرعية النظم السياسـية الخليجيـة واسـتقلالها السياسـي، بقولـه " أن الجـزر (الإماراتيـة) التـي احتلتهـا إيـران عـام ١٩٧١ هـي جزر إيرانيـة وأن جميـع أقطـار الخليـج (العربيـة) تاريخيـاً كانـت جزءاً من الأراضـي الإيرانيـة "[٦]، كمـا انتهـت إيران فـي أعقاب الثورة إلـى التصـادم مـع العـراق (حـرب الخلـيج الأولـى ١٩٨٠– ١٩٨٨) بشـان قضـايا أبرزهـا: الحـدود، والتدخل فـي الشـأن الداخلي، ونشـر الثـورة الإسـلامية فـي العـراق والمنطقـة، وأمـن الخليج،...

وأقلقـت حـرب الخلـيج الأولـى الإدارة الأمريكيـة حينـذاك، لأنهـا حـدثت فـي ظروف إقليمية حرجة (غزو الإتحاد السوفيتي السابق لأفغانستان، وسقوط نظام الشـاه)، كمـا أن الثـورة الإيرانيـة حين ذاك قد استمدت من الورقـة الطائفيـة نهجـاً

لسياستها في المنطقة العربية عامة والعراق والخليج خاصة، من خلال تحريضها للتيارات الموالية لها، ودعواتها إلى الثورة على النظم السياسية الحاكمة في الخليج، بوصفها أنظمة فاسدة. وان هذا الموقف السياسي المشحون بالطائفية عدته الولايات المتحدة وحلفاؤها الخليجيون تحديا سياسيا وأمنياً خطيراً، ويمكن أن يضر بمصالحها في المنطقة[٧].

وأتسم الموقف الخليجي من تلك الحرب بتعدد وجهات النظر السياسية والأمنية، فالموقف الكويتي على الرغم من أنه كان رافضاً لها بحكم الجوار الجغرافي، وما آلت إليه التهديدات الإيرانية لأمن الكويت بعد احتلال إيران للفاو عام ١٩٨٦، وعن طريق حرب الناقلات النفطية وما أحدثته من انعطاف خطير على البيئة الأمنية الخليجية[٨]، إلا أنه من جانب آخر، قدمت الكويت دعماً غير محدود للعراق.

أما فيما يتعلق بالموقف السعودي، فعلى الرغم من انحيازه للجانب العراقي، إلا أن هذا الموقف قد انطوى عنه الكثير من المكتسبات، فجراء انشغال فرقاء الحرب ثماني سنوات استنزف اقتصاديهما وبناهما التحتية، ودمرت بعض منشآتهما النفطية، وتحقق للسعودية مصلحة اقتصادية تمثلت في رفع طاقتها الإنتاجية للنفط، ومضاعفة عائداتها المالية. ومن جانب آخر كانت السعودية ترى في إطالة الحرب إضعافا للقوتين الإقليميتين التقليديتين، مع إمكانية بروزها كقوة إقليمية[٩].

أما بالنسبة للمواقف الخليجية الأخرى فقد أظهرت الحياد، فالبحرين أبدت مخاوفها بعد محاولة فاشلة (مدعومة من إيران) بقلب نظام الحكم فيها عام

١٩٨١، إلا أن موقفها كان محايداً في الحرب. في حين كان الموقف العماني أكثر صراحة بعد أن أتسم بالحياد المعلن من الحرب القائمة، على الرغم من ان إدراك عمان من أن الحرب ستطول وتهدد أمن الملاحة في مضيق هُرمز[١٠].

وعموماً، أتسم موقف دول مجلس التعاون الخليجي بالحياد، على الرغم من الانحياز غير المُعلن لبعض الأطراف تجاه العراق، عن طريق الدعم الاقتصادي، والمالي واللوجستي طيلة سنوات الحرب. وتطابق الموقف الخليجي تجاه تلك الحرب في البعد الإيديولوجي والرؤية الأمريكية، من منطق مفاده أن الحرب يجب أن لا تمس أمن الخليج والمصالح الاقتصادية. وقد هيأت نتائج تلك الحرب لدخول واسع للولايات المتحدة إلى مياه الخليج، ومازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

ثالثا: حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١

لقد خرج العراق من حربه مع إيران عام ١٩٨٨ بحالة متناقضة: امتلاك عناصر قوة وطموحات تفوق الأدوار التقليدية لهذا البلد، مقابل موارد محدودة بفعل تدني عائدات النفط. وفضلا عن ذلك ظهرت إلى السطح تناقضات في العلاقة العراقية-الكويتية جراء مسألتي الحدود والديون، وانتهى العراق (القيادة السياسية) بفعل ذلك إلى اتخاذ قرار اجتياح الكويت في ٢ آب ١٩٩٠[١١]. وتسبب ذلك الفعل بتغيير الواقع الإستراتيجي في الخليج، وبات العراق مهدداً للمصالح الأمريكية وأهمها المصالح النفطية، مما قاد إلى تصادمه (حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١) مع تحالف واسع قادته الولايات المتحدة.

وأسهمت تداعيات حرب الخليج الثانية في قلب الموازين والمعادلات الخاصة بأمن المنطقة واستقرارها، إذ لم تجنِ دول الإقليم من ثمارها إلا الفرقة عربياً، فضلاً عن العزلة السياسية والاقتصادية للعراق إقليميا وعالميا، مع انكشاف أمني واقتصادي لدول المجلس، فدول المجلس ورغبة بتحقيق أمنها، أصبحت رهينة لطموحات إمبريالية، طالما سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة نحو ترسيخها (إحكام السيطرة على موارد الخليج المالية وموارد الطاقة). وسلمت دفة الأمن الخليجي وبشكلٍ مباشر لتدخل غربي أمريكي واسع النطاق.

وتعدّ تداعيات تلك الحرب خليجيا محصلة لمدخلات سياسية وأمنية تأطرت من خلال عاملين[١٢]:

١- العامل الجيوسياسي،الذي شكل في المحصلة توليفة من التداخل الأمني الإقليمي والعالمي لمواجهة العراق الخارج من حرب، قد وصفها الأمريكيون وحلفاؤهم الخليجيين انتصاراً عراقياً ضد إيران، وهو ما يعني بروز دور إقليمي جديد للعراق المتفوق عسكرياً على دول الخليج العربية[١٣]؛ على الرغم من أن بعض دول المجلس ومن ورائها الإدارة الأمريكية عدت قدرات العراق كتحصيل حاصل للمساعدات التي قدمتها دول الخليج للعراق. وفي هذا الاتجاه أخذت مواقف بعض الدول الخليجية ومنها الكويت تحديداً في تبني موقفٍ سياسيٍ مغاير، أبتداءً طلب ترسيم الحدود مع العراق، والذي كان قد بدا خفياً خلال الحرب العراقية الإيرانية، وما لبث أن اتضحت معالمه بعد الحرب لحمل العراق على الاستجابة له. وأن هذا الموقف لطالما رفضته حكومات عراقية تعاقبت على السلطة، لا لكونه يتعلق بموقف النظام السياسي، وإنما ارتبط أساساً بجذور

تاريخية في العلاقة بين الدولتين[١٤]. وكانت أزمة الحدود واحدة من أسباب تصاعد الأزمة السياسية بين العراق والكويت. وفي العموم، كانت ردود العراق إزاء البيئة الإقليمية بما فيها الخليجية في أعقاب انتهاء حرب الخليج الأولى هو المطالبة بأوار وتسهيل الحصول على موارد؛ وهو مالم تجده تلك البيئة مقبولا، مما تسبب بأزمة إقليمية انتهت بتدخل العراق عسكريا واحتلال الكويت في ٢ آب ١٩٩٠.

٢-العامل الاقتصادي، ومفاده خروج العراق من حرب ثماني سنوات مثقلاً بالديون(بلغت كالتزامات خارجية فقط نحو ٨٠ مليار دولار) وبدمار لحق بمنشآته وبناه التحتية وما خلفته هذه الحرب من تعطيل للتنمية (اختلف في تقديراتها بين ٨٠٠ – ١٠٠٠ مليار دولار). إن الوضع الاقتصادي قد أجبر العراق على أن يعوّل على عائدات نفطه في تحسن أوضاعه خلال مرحلة ما بعد الحرب، إلا أن الذي حدث ثمة متغيرات اقتصادية قد أدت إلى انكماش أسعار النفط عام ١٩٩٠، قسم منها متعلق بارتفاع معدلات سقف الإنتاج النفطي في أوبك، وبالمحصلة أثرت على حصيلة عائدات النفط العراقي، في الوقت الذي كان بأمس الحاجة إليها. كما طالبت بعض الدول الخليجية في إيفاء العراق للمساعدات التي قدمتها له إبان حربه مع إيران، إلا أن العراق أراد اعتبار تلك المساعدات كنوع من الالتزام القومي غير قابلة للرد.

لقد أثر العامل الاقتصادي المتعلق بالنفط في سلوك كلٍ من العراق والكويت ودفع بالخلاف بشكلٍ تصاعدي، وكانت اهتمامات العراق منصبة على تطورات الأزمة بينما جُل اهتمام الكويت كان يتركز على موضوع رسم

الحدود[١٥]. على الرغم من الجهود العربية لاحتواء الأزمة، واعتماد المفاوضات لحل القضايا العالقة، إلا ان فشل المفاوضات واعتماد العراق للخيار العسكري سمح للولايات المتحدة بتنفيذ سيناريو دفع بتلك الأزمة نحو الانهيار، ولتصب محصلتها في المسار الإستراتيجي الأمريكي، الذي غلب مبدأ القوة على سير المفاوضات[١٦]. فبعد دخول القوات العراقية للكويت استدعت دول خليجية الدعم الدولي، بقصد ضمان الأمن ابتداءً، ثم تحول الأمر إلى المطالبة بخروج العراق من الكويت وفقا لقرارات دولية ابتداءً بالقرار ٦٦١ في آب ١٩٩٠ وانتهت بالقرار ٦٧٨ في أيلول ١٩٩٠ الذي سمح للمجتمع الدولي اعتماد الوسائل الملائمة كافة لإخراج القوات العراقية من الكويت؛ وهو ما تم خلال المدة بين كانون الثاني ١٩٩١–آذار ١٩٩١.

وهكذا، كان لاحتلال العراق للكويت بداية لعدم استقرار دائم في منطقة الخليج في ظل وجود عسكري أمريكي قد فرض وصاية مباشرة على آلية السياسة الأمنية المتبعة ونمطها في هذا الإقليم. وتعاملت الولايات المتحدة فيما بعد مع الوضع الأمني في الخليج على أنه مرحلة انتقالية تمهيداً لتغييرات إقليمية تهدف من ورائها السيطرة على المنطقة ومواردها النفطية.

رابعا: احتلال الولايات المتحدة للعراق (حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣)

ومن المتغيرات الإقليمية التي أحدثت انعطافا أمنياً ومؤثراً في سلوك الأطراف الإقليمية عموماً ودول مجلس التعاون بوجه خاص، هو احتلال الولايات المتحدة للعراق، وما خلفه هذا المتغير من تداعيات أهمها حدوث تغيير في اتجاهات الدولة العراقية، وحدوث فراغ سياسي وأمني كانت من محصلته

تصاعد عمليات العنف والعنف المُضاد وتحت مسميات شتى، وبروز قوة إيران الإقليمية جراء الفراغ الناجم عن احتلال العراق(١٧).

لقد رأى فريق من المحللين أن الولايات المتحدة استثمرت عناصر قوتها وموقعها في قمة الهرم الدولي لتبرير فعل الاحتلال وإسقاط النظام السياسي في العراق(١٨)، إذ إن الهدف الجوهري للاحتلال مرتبط بديمومة المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في الخليج العربي، وتأمين مثل هذه المصالح من أي خطر محتمل يستدعي، ومن مدرك استراتيجي أمريكي، رسم خريطة جديدة للعراق، فيها لا يملك العراق القدرة السياسية أو فرض الإرادة على موارده أو حتى تشكيل أي تهديد لأمن إسرائيل في المستقبل(١٩).

ومرحلة ما بعد الاحتلال، حرجة للغاية تحت ضغط الظروف الإقليمية والعالمية، إذ لا توجد مبررات مقنعة لتلك الحرب غير المتعلقة بالولايات المتحدة نفسها(٢٠). ففعل الاحتلال انتهى إلى جعل العراق عنصر عدم استقرار في معادلات الأمن الخليجي، وإبرز المخاطر التي بات يمثلها العراق لدول مجلس التعاون الخليجي هي: احتواء العراق على عناصر اللاستقرار التي باتت تقربه من وصف الدولة الفاشلة(٢١)، وتلك العناصر باتت قابلة للانتشار إلى دول الجوار الخليجي وأهمها تسييس البعد الطائفي، والعنف العابر للحدود، وتزايد دور إيران(٢٢).

وبعيدا عن قراءة للمسببات التي دفعت الولايات المتحدة إلى احتلال العراق وتغيير نظامه السياسي، يذهب عبد الجليل زيد المرهون في رصده للمواقف الناجمة عن تداعيات تغيير النظام السياسي في العراق للقول إنه: "في مقاربتهم

للحدث العراقي، توزع الباحثون الخليجيون على اتجاهين رئيسين، الأول يمكن تسميته بالاتجاه الإقليمي والآخر بالاتجاه العربي. اعتنت المقاربة الإقليمية للحدث بتبعاته على التوازنات القائمة في المنطقة، فضلا عن انعكاساته على بيئة الأمن الوطني في دولها. ورأى أصحاب هذا الاتجاه أن الاحتلال الأميركي قد ضاعف حالة الاختلال في توازنات القوى داخل النظام الإقليمي الخليجي، ومن ثم رفع منسوب الهواجس الأمنية،..

وعلى الرغم من أن العراق ظل مقيدا أو منزوع القوة، بفعل قرارات وقف إطلاق النار التي أنهت حرب الخليج الثانية، فإن ما حدث في العام ٢٠٠٣ بدا كأنه نهاية للقوة العراقية، بالمدلولين السياسي والأمني على حد سواء. وقد رأى بعض الباحثين الخليجيين أن إيران بدت المستفيد الأول من الحدث العراقي، ورأى هؤلاء أن تزايد الوهن في معادلة التوازن الإقليمي قد وجد إحدى خلفياته في تعاظم القوة الإيرانية. والأكثر من ذلك أضحى العراق اليوم برأي بعض الخليجيين، ذراعا إقليمية للقوة الإيرانية. في المقابل سعى بعض الباحثين الخليجيين للتأكيد على مقولة مفادها أن المعضلة لا تتمثل في تنامي الحضور الإيراني في العراق، بل في الغياب الخليجي عنه. ورأى هؤلاء أن دول الخليج كان حريا بها استنفاذ الروابط الأهلية العريضة مع الشعب العراقي من أجل بناء حد أدنى من الوجود الخليجي في عراق ما بعد نيسان ٢٠٠٣؛ وبحسب هؤلاء الباحثين، كان حريا برجال الأعمال في الخليج أن يعززوا حركة التجارة مع مدن العراق ومحافظاته. وفي موازاة المقاربة الإقليمية للحدث العراقي حرص عدد من الباحثين الخليجيين على النظر إلى هذا الحدث من زاوية تداعياته على الوضع

العربي عامة، وكذلك ارتباطه بتجاذبات السياسة العربية وأزمة المحاور فيها. ورأى هؤلاء أن ما حدث في العراق قد عمق معضلات الواقع العربي، وزاد من انكشافه الأمني. وبالنسبة للاتجاه الإقليمي، والعربي، فإن دول الخليج باتت منذ العام ٢٠٠٣، عرضة لخطر العنف العابر للحدود، على نحو لم يسبق له مثيل منذ تأسست الدولة الحديثة في هذه المنطقة. وهناك أيضا خطر نمذجة العنف، وإعادة إنتاجه محليا"[٢٣].

على الرغم من أن التداعيات التي حملتها هذه الحرب على العراق ومدى انعكاساتها الأمنية على المنطقة كانت سلبية في العموم، إلا أن الذي يهم هو بيان مدى التطابق في الرؤية الخليجية والأمريكية حول مستقبل العراق السياسي، وهنا يظهر الآتي.

١-أن التجربة السياسية في العراق تاريخياً لم تكن متقاربة إيديولوجياً مع النسق السياسي أو توجهات النظم السياسية في الخليج، بل متقاطعة، فمسألة الخلاف التاريخي بين العراق والكويت قد أفصحت عن رؤية خليجية متوارثة من أن هذا الخلاف أو غيره إنما هو سلوك ثابت تجاه كل نظام يتعاقب على السلطة في العراق، وهذا الاتجاه شكل توافقاً أمريكياً خليجياً لاسيما (الجانب الكويتي على وجه التحديد) في الرؤية حول ضرورة إسقاط النظام السياسي في العراق.

٢-إن بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتعزيزاً لما ورد سابقاً كانت قد تحملت جزءاً من أعباء الحملة العسكرية على العراق وإسقاط نظامه السياسي، حينما وفرت دعماً مالياً و/أو لوجستياً. على أن ثمن ذلك يحدده اتجاهان، أحدهما في أنه ثمنٌ تاريخيٌ ناجمٌ عن خلاف قد وجد الحل أخيرا في إنهاء

الدولة العراقية المستقلة، والآخر إنه مبررٌ جوهريٌ لتحقيق أهداف أمريكية وضالتها في بلد يُعد من البلدان الغنية في العالم في الموارد النفطية.

ويتضح مما تقدم، تطابق الرؤية الأمريكية ورؤية دول مجلس التعاون الخليجي، في بعض المجالات، حول مستقبل العراق السياسي، اذ تتوافر التركيبة السياسية في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ على مزايا تدخل في إطار توافق المصالح الاقتصادية وتشابكها في المنطقة، وإن هذا الاتجاه لا يمنع الولايات المتحدة من أنها قد تعاملت مع الملف العراقي على أنه نموذج جديد لمستقبل إقليمي خليجي جديد[٢٤]، بعدما أخذت تدفع بدول المجلس نحو تعزيز المشاركة السياسية والمؤسسة وحكم القانون،.. ومثالها، مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية[٢٥].

ومهما رأت الولايات المتحدة من تعقيدات الملف العراقي على المعادلة الأمنية الخليجية، إلا أن الملف الإيراني هو الأكثر تعقيداً عبر استمرارها في التسلح على وفق برنامج يتضمن امتلاك أسلحة الدمار الشامل[٢٦]، فتركيز إيران على تطوير قدراتها النووية جاء كرد فعل على الحرب الأمريكية على العراق، وعدم امتلاك الأخير أسلحة رادعة تحول دون احتلاله، فضلاً عن رغبات بتحقيق القيادة الإقليمية[٢٧]. كما أن إصرار الجانب الإيراني بالاستمرار في البرنامج النووي، مقابل تصميم أمريكي يدعمه اتفاق دولي عريض (بعد فرض عقوبات مرحلية على إيران بدأت بالقرار ١٣٧٣ في كانون الأول ٢٠٠٦، واستمرت مع القرار ١٩٢٩ في حزيران ٢٠١٠) معارض لتسلح نووي إيراني، سيشكل مواجهة حقيقية في المستقبل المنظور، وسترمي بآثارها السلبية حتماً

على منظومة الأمن الإقليمي الخليجي، نتيجة عوامل الترابط والتقاطع في هذه المنظومة.

واستنادا لما سبق، يمكن استنتاج أن المتغيرات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، والهاجس السياسي والأمني المعقد جراء ما حصل ويحصل في العراق، ستحدد ملامح العلاقات وطبيعتها بين دول المنطقة، وكثيراً من المسارات والخطوط العامة في إشكالية الأمن الإقليمي. وهنا، يفرض السؤال الآتي نفسه: ما هي المدخلات التي جعلت وتجعل العراق مؤثرا في الأمن الخليجي؟

المحور الثاني: الخصائص العامة المشتركة بين العراق ودول الخليج العربية: مجالات التأثير والتأثر:

تتأثر أي سياسة بمدخلات (متغيرات) داخلية وخارجية، وقد تكون السياسة انعكاسا مهما في جوانب منها لتلك المدخلات. وفيما يتعلق بالمدخلات المتعلقة بالبيئة الداخلية فإنها تؤدي دورا رئيسا لا يمكن إنكاره في التأثير على السياسات الداخلية لكل دولة، وفي التأثير على النطاق الإقليمي؛ والأمر نفسه متعلق بالمدخلات المتعلقة بالبيئتين الإقليمية والعالمية التي لن نركز عليها. ومدخلات البيئة الداخلية متعددة ومتباينة في تأثير كل منها بين دولة وأخرى، وبين نظام إقليمي وآخر، وهي تشمل حزمة يمكن إرجاعها إلى مسمياتها الأساسية وهي: الجغرافية والسكان والاقتصاد والمجتمع، وكل منها يمكن أن يتفاعل معغيره ليعاد إنتاج متغيرات جديدة منها: الجيواستراتيجية والجيوسياسية.

إن تأثير المتغير الجغرافي على المتغير السياسي ظل مهماً على النطاق الإقليمي وفي المسار السياسي العام؛ ولعموم دول الخليج العربية تحديدا. في

حين فرضت المدخلات الاجتماعية الخليجية إسقاطاتها على العامل السياسي وبالعكس، فمهما كان الاختلاف في توجهات النظم السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي أو العراق، يمكن أن نجد نظائر لسلوك مماثل في كل منهما، لوجود التداخل في الخصوصيات الاجتماعية والقبلية والقومية والدينية.

وهنا سنركز على ثلاثة متغيرات جوهرية كمدخلات جعلت من العراق مؤثرا على الأمن الخليجي، وهي: المتغير الجيوسياسي، والمتغير الديني والإثني والمتغير الاقتصادي.

الأول: تأثير المتغير الجيوسياسي على طبيعة العلاقات بين العراق ودول الجوار الخليجي:

يقع العراق جغرافياً وسياسياً وحضارياً في نقطة التقاطع بين أربعة اتجاهات أثنية كبرى في ضمن منطقة الشرق الأوسط وهي العربية والتركية والفارسية (والكردية)[٢٨]. ويقع من الوجهة الدينية في بؤرة الالتقاء والاحتكاك بين أكبر مكونين إسلاميين هما المكون السني والمكون الشيعي، تتوزع عليها تلك الإثنيات المختلفة. وهذا التقاطع فرض على العراق أن يتميز بتعدد إثنياته وأديانه ومذاهبه تتوزع بين أنحائه[٢٩]. وهذا التنوع يُعطيه تميزاً في مسألة التعايش بين الإثنيات والأديان والمذاهب، فعلى الرغم من أن كلا منها تشكل تكتلا فيه قدر من التميز، فأن ذلك لم يمنع من الاختلاط والتداخل الاجتماعي فيما بينها وفي مختلف مناطق العراق، وبغض النظر عن طبيعة التركز السكاني ونمطه لهذه الإثنية أو تلك أو هذا المذهب أو ذاك.

ولعل الأبرز في وضع العراق جيوسياسياً، أنه يقع إقليمياً في حدود دول قد انقسمت من الناحية السياسية ما بين الولاء للغرب وبين إظهار العداء له، وهو ما يُعطي تناقضاً في مسألة البعد الإيديولوجي أثناء تعامل دول الإقليم مع العراق وفي النظر للعلاقات الإقليمية الهادفة نحو تحقيق الاستقرار الأمني. فضلاً عن ذلك أن القيود الإقليمية المتعلقة بالحدود السياسية والتباين الأيديولوجي للنظم السياسية ظلت عاملاً مؤثراً في الواقع السياسي العراقي، ولعل ذلك قد بات أكثر وضوحاً منذ نيسان ٢٠٠٣.

وتشكل عناصر قوة العراق ضغطاً على دول الخليج العربية، فالدول الخليجية الصغرى وكنتيجة لطبيعة الإقليم الجغرافية لا خيارات واسعة أمامها سوى الاتجاه نحو البيئة الدولية أو تلمس توافقات خليجية، وأثر المكون الجغرافي أخذ يشكل على الدوام قلقاً أمنياً لدول الخليج العربية، بسبب ضعف قدرتها الدفاعية لمواجهة أي متغير إقليمي محتمل، وخصوصاً ما يتعلق من جانب مسعى إيراني في بناء دولة كبرى على أسس قومية–مذهبية، وهذا الاتجاه هو ما حفز دول مجلس التعاون الخليجي ودفعها في دعم العراق سياسيا واقتصاديا في حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ – ١٩٨٨).

إن المواقف الخليجية من تلك الحرب، واعتمادا على مدرك المتغير الجيوسياسي أظهرت تباينا بين مواقف مؤيدة وأخرى رافضة لها، على المستوى السياسي، وخير دليل على ذلك موقف سلطنة عمان عندما تبنت سلوكاً سياسياً احتفظت من خلاله بعلاقات متوازنة مع طهران، كما احتفظت بعلاقات مع بغداد بعد احتلال العراق للكويت، مما عكس موقفا مختلفاً عن مواقف دول مجلس

التعاون الخليجي الأخرى[٣٠]. وتذبذب مواقف دول المجلس ومدى التناقض في مواقف هذه الدول السياسية في العموم تجاه العراق ما بين حربي الخليج الأولى والثانية، ماهو إلا نتيجة لما عكسه المتغير الجيوسياسي في ظل حضور سياسي أمريكي مؤثر في اتجاهات هذه الدول ومواقفها، فالبنية الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي هي تعبير جوهري عن مدى الضعف البنيوي السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة، فدول المجلس تعتمد على المورد الواحد، وليس لها بنية اقتصادية–صناعية يمكن التعويل عليها، إذ تتأثر إشكالية الأمن الإقليمي الخليجي بمضمون هذه البنية وخصائصها، وبقصد حل هذه المعضلة اتجهت النظم السياسية القائمة إلى الاعتماد على وجود دائم لقوات أجنبية للدفاع عنها[٣١]. وهذا ما شكل انتهاكاً بل تناقضاً لمفهوم الأمن الإقليمي لهذه المنطقة الحيوية.

وما تزال دول منطقة الخليج تعاني من مشكلات جيوسياسية تشكل ضاغطا عليها؛ وقد سمح بعضاً منها بجعله واحداً من المنافذ لتدويل الخليج، أو بالأحرى سهل مهمة التدويل في عمل القوى الكبرى المهتمة بالمنطقة، ومن تلك المشكلات الخلافات الحدودية والمشاكل في المياه الإقليمية، فهي ما تزال تفتقر إلى آلية إقليمية قانونية للوصول لحل يرضي جميع الأطراف، وهو ما يعكس صفة التأثير الدولي في إضفاء نمط من الحلول على وفق المصالح والأبعاد الإيديولوجية للمتغير الدولي.

ولم يكن تأثير المتغير الدولي في دول الخليج العربية، معنياً بأنظمة الحكم القائمة إن كان ديمقراطياً، أو غير ذلك، إنما كانت غايته بناء مصالح تتحقق

من خلال قيام علاقات مع حكومات تراعي تلك المصالح[٣٢]. وهذا الاتجاه أسهم في زيادة الإشكالية الأمنية، وهو ما يعني استحالة بناء نظام أمني إقليمي وفقا لرؤى مستقلة.

وكنتيجة لتلك المشكلات، ولتدخل المتغير الدولي في الشأن الخليجي، ظلت التفاعلات السياسية بين دول المنطقة، عموماً، بل بعض التفاعلات داخل تلك الدول تفتقر إلى التوازن، وهو ما أعاق الإرادة الوطنية، والتأثير في قدرتها على إقامة بنية أمنية مستقلة، أو تحقيق تنمية شاملة[٣٣].

إن تباين المواقف فيما بين دول المنطقة، وبما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، بات سمة أساسية تميز كل دولة على حساب الأخرى، إضافة إلى التأثير الأمريكي، وهذه المواقف لم تكن بلا تداعيات، فالإمارات حين تبنت موقفا داعما للعراق في حرب الخليج الأولى أفقدها هذا الموقف أي احتمال للحوار مع إيران حول الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى) المحتلة عام ١٩٧١، كما أن السعودية قد ساندت البحرين في خلافها مع قطر حول جزيرة حوار (التي حسمتها محكمة العدل الدولية)، لوجود خلاف سعودي– قطري حول المياه الإقليمية والجرف القاري الحدودي، والآبار النفطية تحت مياه الخليج[٣٤].

أما فيما يتعلق بالسلوك السياسي للكويت فالمسألة تختلف بالنسبة لمواقفها تجاه العراق، فالكويت تخشى تكرار ما حدث عام ١٩٩٠، بمعنى وجود اعتقاد لدى النخب العراقية أن الكويت قضية عراقية، وهي القضية التي أثيرت ليس في عهد الرئيس السابق صدام حسين فحسب، وإنما تتعداها تاريخياً إلى أيام الملك

غازي ورئيس الوزراء الأسبق عبد الكريم قاسم، قابله وجود رأي شعبي عراقي أن الكويت هي امتداد جغرافي وتاريخي للعراق. وعندما جاءت خرائط مجلس الأمن عام ١٩٩١ لترسيم الحدود بين الدولتين، فقد وضعت بذور شقاق جديدة، نظراً للضغوط السياسية على العراق حينذاك، بمعنى أنها جاءت في ظروف لم تكن اعتيادية نتيجة لأحداث حرب الخليج الثانية. وأن ترسيم الحدود لم يكن أساساً مطلباً عراقيا أو حتى مطلباً للمعارضة العراقية في الخارج (التي تشكل غالبيتها اليوم أعضاء في النظام السياسي العراقي)، فالمعضلة الكويتية من نوع خاص من المعضلات الجيوسياسية، مفادها أن الكويت ستبقى قلقة على مستقبلها الجيوسياسي في مسألة تأمين مطالبها الحدودية مع العراق، وأغلب تلك المطالب مقرونة باعتبارات نفطية نظرا لوجود حقول نفط مشتركة بين البلدين.

ويكاد الأمر في أهميته يتشابه مع السعودية، فهي سبق أن استشعرت أثر اختلاف الاتجاه الأيديولوجي في علاقاتها مع العراق قبل نيسان ٢٠٠٣، وظهرت انعكاسات ذلك الاختلاف على علاقة البلدين في أزمة حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١. واليوم السعودية لها حساسيتها من خصوصية النظام السياسي في العراق، وطبيعة علاقاته مع إيران، بمعنى أن المشكلة ليست مشكلة حدود بحد ذاتها، إنما هي مشكلة اتجاه في السياسة وتقاطع في الرؤى. وعزز هذه المشكلة التجاور الجغرافي بين العراق والسعودية، والمتوقع من الأدوار التي تقوم بها كلا الدولتين[٣٥].

عموما، تبقى كل من الكويت والسعودية كدولتين متاخمتين للحدود العراقية تواجهان اختباراً صعباً بشأن المتغير الجيوسياسي ومسألة التغيير في البناء

السياسي للعراق. ويُعد هذا المتغير الأكثر إدراكاً وتأثيرا لدى النظم الحاكمة في المنطقة وفي الجوار الخليجي للعراق تحديداً، فهو منظار يستخدم لبيان مدى إمكانية تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي لهذا الإقليم، وهو منظار يستخدم للتعاطي مع حالة استقرار العراق أمنياً وسياسياً، في حال إذا جرى تجاوز الخلافات حول الحدود السياسية والمياه الإقليمية بين العراق وجيرانه الخليجيين.

الثاني: العوامل الدينية والأثنية:

أن الدولة العراقية وعبر أنظمة سياسية تعاقبت في الحكم (منذ بناء الدولة العراقية عام ١٩٢١ في إطار الحكم الهاشمي وحتى نيسان من عام ٢٠٠٣) كانت معظم نخبها السياسية الفاعلة تنتمي إلى لون قومي–مذهبي واحد، إلا أن ذلك لم يكن عاملاً مؤثراً في طبيعة المشاركة السياسية وآليتها للألوان الأخرى في السلطة، فهي كانت حاضرة نسبيا في إطار اللون السياسي للنظام الحاكم، وعلى امتداد المرحلة المذكورة آنفاً من تاريخ العراق السياسي، بل كان لكل الألوان حضور متباين في كل اتجاهات الحياة العامة. يرافق ذلك أن المكونات الإسلامية في العراق بقيت متعايشة ومتصاهرة، مما لم يظهر معه حدوث فتنة في العلاقات بين أتباع المكونات الإسلامية.

أما من الناحية الإثنية فالعراق متلون، ويحتوي تكوينات من قبيل العرب والأكراد وأقليات أخرى من قبيل التركمان والشبك والكلدان والآشور، وعادة ما تثير قضايا الأقليات مداخل لصراع سياسي إقليمي أو مدخلاً لتدخل إقليمي أو حتى دولي في إطار إرثٍ تاريخي إثني في علاقة البيئة الإقليمية والعالمية بالعراق.

أما المجتمع الخليجي فانه يعيش حالات تلون محدودة، فالمشكلة المذهبية لم تظهر بشكل جاد على الرغم من ضغوط المتغيرات الإقليمية بعد نيسان ٢٠٠٣، واستطاعت القيادات والنخب الخليجية احتواء أغلب عناصر مشكلة كهذه. أما التنوع الاثني فانه محكوم بوجود العمالة الوافدة، وهو ليس متأصلا، وسياسات تنظيم تلك العمالة من أنها شبه دائمة ومستقرة إلى جعلها عمالة وقتية يتيح عدم تحول التنوع الإثني إلى مشكلة لدول مجلس التعاون الخليجي(٣٦).

إن للعامل الديني والأثني تأثيراً سلوكياً في المجتمع العربي الخليجي بفعل ما استقر عليه وضع العراق بعد نيسان ٢٠٠٣، فإدارة دفة الحكم في هذا البلد بات يجري على يد قوى سياسية بعضها يتمتع بعلاقات تاريخية مع إيران(٣٧). وينبغي هنا عدم القطع بالجزم بتحول وضع العراق إلى عامل سلبي على دول مجلس التعاون الخليجي بحكم هذه العلاقة، فإيران في ظل ولاية الفقيه ترى في التنافس الديني بين الحوزة العلمية في النجف والحوزة في قم الإيرانية ما بات يعكس رغبة حقيقية وجوهرية لدى المرجعيات الإيرانية في مسألة إخضاع النجف لنفوذ المرجعيات الإيرانية ومقرها مدينة قم، وهذا التوجه يتناقض وتوجه معظم المرجعيات الدينية في النجف، لأن الغالبية الشيعية تتمسك بعروبتها أولاً، ويعتزون بأئمتهم في النجف وكربلاء.

إن الخصوصية الدينية تعبر عن الشأن العراقي، طالما أن الأمر متعلق بقيم الدين الإسلامي الحنيف ومذاهبه المتعددة وخارج نطاق القيود والتأثيرات الإقليمية أو الجوانب السياسية والسلوكية، إلا إن الصراع الحضاري والسياسي على وفق تأثير النزاعات الدينية والإثنية بين العراق ودول الجوار الإسلامية (تركيا وإيران)

قد خلق اتجاهاً تاريخياً عاماً في ضمن تصور هاتين الدولتين وإدراكهما تجاه العراق، وقد أخذ هذا الاتجاه بالإفصاح عن نياته، لاسيما من إيران، التي تحرص على دعم سلطة سياسية شبه مستقرة في علاقاتها بإيران، كما تحرص على ضمان وجود نفوذ لها على مناطق جنوب العراق، سعياً منها الى تحقيق المزيد من المكاسب الإقليمية التي تنصب بالمحصلة في سياستها المستقبلية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ذات التركيبة الاجتماعية والسلوكية القريبة لمجتمع جنوب العراق[٣٨].

الثالث: العامل الاقتصادي

يُعد هذا العامل من بين العوامل البارزة المؤثرة في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وهو يتعلق بالعامل النفطي وتأثيره في تفعيل المصالح الاقتصادية، ولاسيما من منظور الطاقة العالمي، نظرا للاحتياطيات الموجودة في المنطقة، إذ يشكل العراق ثالث أكبر احتياطي نفطي بالعالم بعد السعودية (٢٦٤ مليار برميل) وإيران (١٣٦ مليار برميل)، وبلغ الاحتياطي المؤكد نحو (١١٥ مليار) برميل (بحسب إحصائية عام ٢٠٠٩) قابل للزيادة في السنوات القادمة[٣٩]، إذا ما استخدمت التقنيات والوسائل الحديثة وشرعت الاستثمارات الأجنبية المتخصصة في البحث عن مكامن نفطية جديدة.

ويتميز النفط العراقي بانخفاض كلفة استخراج الوحدة الواحدة منه في معظم حقوله المنتجة. وأنتجت الحقول التي بلغ عددها (١٥ حقلا منتجا، و٧٣ حقلا مكتشفا) نحو (٣.٥ مليون) برميل/يوم قبل آب ١٩٩٠، بيد أن الإنتاج تراجع بفعل العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق خلال المدة (آب ١٩٩٠-

نيسان ٢٠٠٣)، واستمر هذا التراجع بعد احتلال العراق كنتيجة للدمار والتخريب الذي أصاب المنشآت والأنابيب النفطية، ليصل الإنتاج في أقصاه إلى نحو (٢.٤ مليون) برميل/يوم عام ٢٠٠٩[٤٠]. ومازال الإنتاج متذبذباً بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في العراق.

وفيما يتعلق بالاحتياطات النفطية، فقد كشف عن وجود احتياطي نفطي مهم في المناطق الغربية وفي إقليم كردستان،على الرغم من ارتفاع تكلفة الاستخراج فيها عن بقية المناطق الأخرى المنتجة للنفط. ولا زالت كمية الاحتياطي قيد التقدير، وقدرت بنحو (١٠٠ مليار) برميل في غرب العراق، ونحو (٤٥ مليار) برميل في إقليم كردستان[٤١]. وفي حالة استكمال الاستكشافات النفطية والتأكد من المعطيات الإحصائية المحتملة قد يصبح العراق في مقدمة دول العالم من حيث المخزون النفطي.

ويكوّن العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي تركيزاً هائلاً من الثروة النفطية يبلغ احتياطيها نحو ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي. كما أن هذه الخاصية بقدر ما ميزت دول الخليج العربية الغنية بالنفط عن سواها من دول منطقة الشرق الأوسط، فإنها على الجانب الآخر جعلت العراق دون غيره من دول الإقليم[٤٢] بؤرة للصراع الإقليمي وحسابات المصالح الاقتصادية التي ارتبطت بالولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى المستهلكة لهذا المورد الناضب اعتمادا على الأوضاع الداخلية غير المستقرة التي سهلت على الغرب التدخل في شؤونه. ومن الأساسيات التي تدفع بالصراع أو الحروب في هذا الإقليم، تلك التي ترتبط بالمطامع والطموحات الإمبريالية للقوى الرأسمالية التي

ترمي بثقلها على الساحة الخليجية في ظل تنامي الحاجة الاستهلاكية لهذا المورد(٤٣).

بمعنى، هناك ضرورة لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بالأهمية الحيوية لهذه المنطقة بالنسبة للعالم اقتصاديا وإستراتيجياً، وبخاصة ما يرتبط منها بمتغير النفط، لأنه المتغير الأكثر أهمية في شد أنظار العالم الصناعي نحو مصير اقتصاده ومستقبله(٤٤).

وفي ضوء العوامل والمدخلات السابقة، فان العراق قد دخل بعد العام ٢٠٠٣ في علاقات تأثير أصابت المعادلات الأمنية الخليجية في ثلاثة مواضع بارزة :

١- تصاعد عدم الثقة في العلاقات الإقليمية: فما انتهى إليه وضع العراق كانت نتائجه على ميزان القوى لصالح إيران، واختلال ميزان القوى على نحو ما ذكرنا جعل قدرة الأطراف المعنية في الوصول لاتفاق أو قيامها بحوار جاد لمعالجة معضلات الأمن الإقليمي في أدنى مستوياتها، بل ان دعوات الخليجيين لمعالجة أزمة برنامج إيران النووي وقبلها دعواتهم لضبط أوضاع العراق لم تجد قبولا من إيران؛ التي فضلت إجراء حوار مع الولايات المتحدة بخصوص الشأن العراقي، ومع مجموعة (٥+١)؛ أي الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وألمانيا، بخصوص برنامجها النووي.

٢- زيادة معدلات التسلح الإقليمية: ويلحظ من خلال الجدول المرفق رقم (١) أن الإنفاق العسكري بوصفه واحداً من المؤشرات الموجودة لقياس درجة الاستقرار والتوتر في إقليم ما، قد ارتفع خلال السنوات اللاحقة على احتلال

العراق بمعدلات واضحة، قدرت بنحو (٢,٣ مليار) دولار للمدة بين ١٩٩٩-٢٠٠٣، في حين أنها كانت بنحو (١٦,٤٩ مليار) دولار للمدة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين حقق لإيران نمواً بـ: (١,٣٩ مليار)، و (١,٨٩ مليار) دولار على التوالي. وهذا الاختلال مرجعه نسبيا إلى سيادة عامل عدم الثقة في العلاقات الخليجية (مجلس التعاون وإيران).

الجدول رقم (١)

الإنفاق العسكري في منطقة الخليج العربي للمدة بين ١٩٩٩-٢٠٠٨

الدولة/الإنفاق	الإنفاق بمليار دولار					
	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٨,٥	٣١,٠٧٧	٣٠,٨١	٣٨,١	٤٧,٣	٤٦,٥٧
إيران	٣,٢	٤,٧	٤,٥٩	٧,٢	٦,٤٨	٦,٠٩
العراق	-	-	-	١,١	٠,٨	١,٩

المصدر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٩، (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي وآخرون)، ٢٠٠٩، ص ص٣٤٤-٣٤٥.

٣- بروز توترات داخلية بفعل مسببات إقليمية: وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي عدة توترات مذهبية، مثلما حدث في الكويت خلال العام ٢٠١٠، ناهيك عن تظاهرات عدة في البحرين وان جرى تغليفها بأسباب اقتصادية أو سياسية أخرى، وهناك مسألة باتت تثار بقوة في العلاقات الخليجية، وهي الحركات التي تعتمد العنف ونشاطها عابر للحدود، ومثل هذه الحركات باتت تجد سوقا وتزاوجا مع مثيلاتها في العراق، وسواء وجدت دعما إقليميا من إيران

أو من دونه فأن نشاطها وسعة حركتها باتت قضية تستحق التحليل والعلاج[٤٥]. قابل ذلك طرح مسألة الإصلاح والتغيير الخليجيين، بمعنى أن العراق بات أنموذجا أمريكيا للتغيير وأن دول الخليج لا بد أن تستجيب لمرحلة الإصلاح سواء أكان بأختيارها أم قسرا بفعل تداعيات ما انتهى إليه العراق.

ولم يكن تأثير ما انتهى إليه وضع العراق على الأمن الخليجي مطلقا، فقد كان للقوى الفاعلة في معادلات الأمن الخليجي رؤيتها للوضع العراقي، وما انتهى إليه هذا التأثير، مرصودا من خلال مصالحها.

المحور الثالث: رؤى الأطراف الفاعلة لتأثير العراق في الأمن الخليجي

وبقصد إكمال الصورة عن تأثير العراق في الأمن الخليجي، يبقى علينا تناول رؤى الأطراف الفاعلة التي تتماس ووضع العراق، وكيف ترى تأثير الأخير في الأمن الخليجي. وسنتناول هنا كلا من الولايات المتحدة وإيران والسعودية والكويت.

أولا: الولايات المتحدة وأمن الخليج

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، توسعت مطالب الولايات المتحدة لدول مجلس التعاون الخليجي في ثلاثة مجالات، وهي: ملاحقة التنظيمات التي تعدها الولايات المتحدة إرهابية، ودعم نشاط الوجود الأمريكي، وتوسيع خزينها وتنويعه من الأسلحة. وبقصد ضمان تحقيق استقرار مقبول في معادلات الأمن الخليجي، ارتبط الاهتمام الأمريكي بالملف الأمني الخليجي بالتركيز على الجانب الإصلاحي الداخلي لدول مجلس التعاون، تحت ذريعة أن الخطر الذي بات

يهدد أمن هذه المنطقة ومصالح الولايات المتحدة فيها مستقبلاً هو خطر داخلي وليس خارجياً[٤٦]. وانطلاقا من مدركات أمنية أمريكية متعلقة بوجود بعد أيديولوجي له عداؤه للغرب يتمثل بالإسلام الراديكالي الذي يستمد أغلب عناصر دعمه من دول الخليج العربية. وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى تبني أطروحات نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كوسيلة ضغط وتدخل في الشأن الخليجي[٤٧].

وتضمن هذا الطرح امتلاك الولايات المتحدة وسائل منحتها فرصاً عدة للتدخل في شؤون الدول الداخلية، وتحت مسمى الشرعية الدولية، وقد استخدمت الشرعية الدولية في وجه كل من يخرج عن طوع الولايات المتحدة وإدارتها في تحقيق نهجها الإمبريالي تجاه العالم ومنطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد. ولذلك جاء التغيير السياسي في العراق كمحصلة وبناءً على صياغة لمبررات عدة لتدخل أمريكي تحت مسمى الشرعية الدولية، بيد أن الولايات المتحدة سعت جاهدة لبناء أنموذج أمريكيٍ مصغرٍ، وليس عراقاً جديداً كما تدعي، وعلى أنه أنموذج لنظام شرق أوسطي جديد (يتضمن أساساً محوري أمن النفط وأمن إسرائيل). وبقصد تحقيق مشروعها في بناء أنموذج جديد، سمحت الولايات المتحدة بتفتيت البناء القيمي والأخلاقي، وتفتيت التماسك الاجتماعي والديني، بل اعتمدت ما أطلق عليه بـ(الفوضى الخلاقة) التي تفيد بإطلاق العنان للقوى التي تملك زخما شعبيا أو عناصر قوة بالتعبير عن نفسها في إطار اجتماعي–سياسي، بما يسمح بتغيير الواقع القائم داخل الدولة؛ وكنتيجة لتقاطع الاتجاهات

داخل أي دولة وصعوبة الاتفاق على إطار جامع فان ذلك سينتهي إلى حدوث فوضى تحتاج إلى سنوات حتى تبسط قوة ما سيطرتها داخلها[٤٨].

لقد تباينت الآراء بشأن مدى فهم الولايات المتحدة للتركيبة الاجتماعية والسلوكية للعراق، كما تباينت الآراء بشأن استقرارها على أنموذج للمشهد العراقي، إلا أن الاتفاق النسبي ينعقد على سعي الولايات المتحدة في شراء الوقت كي تكتمل عناصر المشهد السياسي والأمني، وليصبح الوضع أكثر قبولاً نحو إمكانية قيام حكومة عراقية موالية لها، ومن دون تداعيات سياسية وأمنية يمكن أن تخلق مساحة أكبر من الفوضى، وعدم الاستقرار الداخلي والإقليمي[٤٩]، في وقت تواجه الولايات المتحدة عدة تحديات، وأهمها: ضمان أمن الخليج، والسيطرة على نمط التسلح، وإعادة أعمار العراق، وتحقيق السلام ما بين العرب وإسرائيل، وضبط نطاق عدم الاستقرار في العراق؛ وعدم انفلات برنامج إيران نحو امتلاك قدرات نووية.

وإدراك الوضع السلبي في العراق يجعل المشهد الأمني الخليجي يبدو معبراً من دون شك، على أن الولايات المتحدة لا تملك الحلول حول إمكانية تحقيق الاستقرار في هذا البلد في الأجل القصير، وكل ما يهم الإدارة الأمريكية هو ترسيخ وجودها السياسي وتحقيق أهدافها وكما أفصح عنها الخطاب السياسي الأمريكي، وخاصة ما يتعلق بمكافحة الإرهاب وتحقيق أمن النفط وأمن إسرائيل. وعلى الرغم من أن التوجه السياسي الأمريكي حيال منطقة الشرق الأوسط، والخليج خاصة يستند إلى معطيات أمنية مشددة ضد من تعتبرهم الولايات المتحدة دولاً ومنظماتٍ تساعد على التطرف الديني، إلا أنها اعتزمت في

إستراتيجيتها الأمنية لعام ٢٠١٠ التحول من الإستراتيجية الوقائية (والفوضى الخلاقة) ومشروع الشرق الأوسط الكبير إلى إستراتيجية دعم دول شرق إوسطية أكثر اعتدالا، وتناسقاً مع السياسة الأمريكية الجديدة؛ مع عدم إغفال ان هذا التوجه ليس جديداً على الولايات المتحدة، إذ ركزت الإستراتيجية الأمريكية لعام ٢٠١٠ على ضرورات التعاون مع القوى الإقليمية الحليفة، فضلاً عن التواصل مع القوى الإقليمية التي تتقاطع والسياسات و/أو المصالح الأمريكية بغية سحب الحجة منها أمام المجتمع الدولي عند اللجوء إلى الخيارات الأخرى(٥٠).

واليوم، تسعى الولايات المتحدة نحو تحقيق نظام أمني إقليمي، وهذا لا يمكن تحقيقه بعيداً عن وجود قواعد داعمة لهذا السلوك. وتأتي قواعد السلوك الإقليمي الذي يسهم في تحقيق الأمن الخليجي على وفق مشاهد عدة يمكن حصرها بتأثيرات محددة على استقرار الوضع السياسي والأمني في العراق واستقرار الأمن الإقليمي الخليجي، ومنها: سباق التسلح، وشرعية نظم الحكم، والإصلاح الداخلي، والعنف العابر للحدود، وعدم الثقة الإقليمية، واحتمالات تفكك العراق،.. وفي كل هذه العوامل فان العراق حاضر فيها، والولايات المتحدة لديها رؤى وسياسات من الصعب تجاوزها.

ثانيا: إيران وأمن الخليج

تتلخص وجهة النظر الإيرانية حيال العراق، على الأقل في هذه المرحلة، ونحو أمن الخليج، على منظور قائم على ثلاثة عناصر، وهي:

أ- استمرار حالة عدم الاستقرار في العراق يمكن أن يشغل الإدارة الأمريكية ولمدة أطول أو إلى أجلٍ غير مسمى، وهو ما لا يمنح الولايات المتحدة فرصة

التفكير بصورة جدية في التعاطي مع المسألة المتعلقة بالملف النووي الإيراني وإمكانية تصنيع إيران أسلحة نووية مستقبلاً، وقد أخذ وضع العراق نوعاً من المساومة، إذ تُعد السياسة التدخلية الإيرانية في العراق كورقة ضغط عن طريق إعاقة أهداف أمريكية عدة في احتواء إيران، وهذا الاتجاه ليس خفيا بل واضحٌ، على الأقل بالنسبة للنخبة السياسية في طهران. فالولايات المتحدة في مرحلة ما بعد نيسان ٢٠٠٣، رغبت أن تتعامل دبلوماسياً مع إيران حول الملف الأمني العراقي، من منطلق أن إيران ضالعة بشكل أو بآخر في عدم استقرار العراق، وهو ما جعل من اللقاءات والحوارات الأمريكية–الإيرانية تبحث في قضايا تدخل في ضمن طموحات إيرانية في العراق يمكن أن تُعد كمطالب أساسية وكمساومة إيرانية مقابل عدم عرقلة برنامجها النووي، بل الدفع بالطرف الأمريكي إلى الاعتراف الضمني أن إيران دولة نووية(٥١)؛ على الرغم من أن المطالب الإيرانية في اللقاءات والحوارات جاءت بالتركيز على تقليل مستويات العنف في العراق، ومنح الولايات المتحدة دوراً واسعاً لبعض الاتجاهات والتيارات السياسية العاملة في العراق ممن لها علاقة مع إيران(٥٢).

ب– تؤثر إيران على الحكومة العراقية بحكم الثقل السياسي للتيارات والحركات والأحزاب التي ترتبط وإياها بعلاقات تاريخية، منذ مرحلة سابقة على عام ٢٠٠٣، وباتت هذه التيارات والأحزاب تتمتع بحظوة سياسية في العراق، ولما كانت الولايات المتحدة قد دخلت العراق من أجل مشروع، إذن بات العراق محط تقاطع مشروعين أمريكي وإيراني، وهو ما يجعل إيران تترقب بحذر الوضع السياسي في العراق (بوصفه متغيراً إقليمياً)، الذي ساده حالة من الانقسامات،

أما الولايات المتحدة فإنها حثت الفرقاء السياسيين العراقيين على تشكيل حكومة تجمع أغلب ألوان الطيف العراقي. وتسبب كل من الولايات المتحدة وإيران في ضعف الأداء العراقي وتصاعد موجات العنف والعنف المضاد، في الوقت الذي مازال التشكيل الأمني العراقي يفتقر إلى أدنى ضوابط الاستعداد والمهنية في مواجهة متغيرات تدهور الأمن واستمرار حالة اللا استقرار السياسي.

إن الولايات المتحدة رأت في تعاملها الدبلوماسي مع إيران حول استقرار الوضع الأمني في العراق، إنما أتى في إطار إستراتيجية لمواجهة إيران وطموحاتها في منطقة الخليج العربي(٥٣)، فهي من جانب قد تبالغ في خطورة التأثير الإيراني على الوضع الإقليمي عبر ملفها النووي، أو نفوذها في العراق، وترى من جانب آخر ضرورة توظيف الخطر الإيراني من خلال اعتماد خطاب سياسي موجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي، مفاده أن الوجود الأمريكي في العراق والمنطقة بات أكثر إلحاحاً من ذي قبل، بهدف دعم الاستقرار السياسي والأمني وحماية المصالح الاقتصادية في الخليج.

ج- استمراراً لما جاء في المنظورين السابقين، على أن هدف الولايات المتحدة هو احتواء إيران ومن ثم إسقاط نظامها السياسي، إذ يأتي هذا المشهد في إطار سياسة التدرج عبر إقناع إيران في التخلي عن برامجها النووية في دائرة الجهود المبذولة من المجتمع الدولي، كي تستطيع عن طريقها واشنطن تحقيق غايتها ليس بسياسة منفردة وإنما بدعم دولي وشرعي. وهذا السيناريو سينتهي إلى حرب محتملة في منطقة الخليج العربي قد لا ترغب بها الأطراف الخليجية الأخرى، بقدر ما ترغب به الولايات المتحدة كجزء من طموحاتها الامبريالية حيال منطقة

الشرق الأوسط وعوامل التغيير لهذه المنطقة الغنية من العالم، وتتحدد ملامح هذا التغيير عبر تحقيق أمن النفط وإسرائيل، اللذين يعدان جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي...[٥٤].

إن إصرار السياسة الأمريكية المعلن على التزام إيران بمنع الانتشار واثبات سلمية برنامجها النووي، يستهدف وضع إيران في موقع محرج عالميا وإقليميا، وقد أثبتت السنوات الماضية هذا النهج الثابت للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج، ولاسيما في ظل اتجاه أمريكي إلى إحداث ترابط مع الموقف الإيراني فيما يجري في العراق، ومسألة دعم إيران للإرهاب والتدخل بالشؤون الداخلية لدول الجوار الإقليمي. ومن خلال هذا الربط ربما تسعى الولايات المتحدة إلى التدخل ضد إيران تحت غطاء دولي.

إن التغير في عناصر قوة إيران سيؤثر في أمن الخليج، لهذا تسعى الولايات المتحدة إلى تحشيد جهود دول المجلس والمجتمع الدولي إلى جانبها، ومنحها شرعية تشديد العقوبات وحق استخدامها للقوة لردع إيران عسكرياً. وهكذا تأتي زيارات أغلب المسؤولين الأمريكان إلى دول المجلس، وهو ما أعطى ثقلاً سياسياً لبعض هذه الدول لتبدي مواقف مختلفة لما كانت عليه سياستها قبل الاحتلال الأمريكي للعراق وبعده[٥٥]. وذهب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية الى القول:" نحن نرغب في علاقات أوسع مع إيران على أساس الالتزام بقواعد حسن الجوار، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وأرى أنه في ظل مستجدات العلاقات بين جانبي الخليج العربي، أنه يتعين على إيران طمأنة

جيرانها في نواياها، وأن ما يجمع دول المجلس وإيران يفترض أن يؤدي إلى جعل هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم ازدهارا واستقرارا، ولكن المشهد في العلاقات هو كما نرى.. (ويضيف) أن احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ تشرين الثاني ١٩٧١ يمثل أحد العوامل الأساسية التي أضعفت مناخ الثقة بين جانبي الخليج، وأعاقت إلى حد كبير تطوير العلاقات الجماعية بين دول المجلس وإيران"[٥٦].

إن وجود عناصر خلافية هو ما تستند إليه دول المجلس في تغيير جانب من مواقفها تجاه إيران، بيد أن ذلك لا ينفي إدراكها أن الوضع الأمني المتدهور في العراق، في ظل توتر طائفي، يمكن أن يُعد عينة اضطرابية قد تعمم لتشمل دول الإقليم، إذا ما أخذت السياسة الإيرانية تطرق بثقلها على هذا الاتجاه خارج نطاق العراق، مستفيدة من حالة التورط وعدم السيطرة الأمريكية الكاملة على الوضع السياسي والأمني في العراق.. وهو أمرٌ يجعل دول المجلس تنظر إلى التعقيدات الأمنية بصورة جدية، خشية من انعكاس ذلك على وضعها الداخلي مستقبلاً.

ثالثا: السعودية وأمن الخليج

يرى السعوديون أن التغيير السياسي في العراق مقبول إذا ما حقق الاستقرار والأمن لشعب قد عانى من الكثير، كما أن الجانب السعودي ليس معنيا بالداخل العراقي، طالما أن آلية التغيير وفلسفة النظام السياسي الجديد لا تؤثر على الهيكل السياسي القائم في السعودية[٥٧]. بيد أن الواقع الإقليمي يظهر سجالا من نوع جديد، فتغيير النظام السياسي في العراق، كشف عن العديد من

الأخطاء في الأدوات الإصلاحية لبعض النظم السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي. ولذلك قد أخذت هذه الرؤية مساراً آخر عن طريق إجراء إصلاحات سياسية، تدخل في إطار الضغط الأمريكي على السعودية منذ المرحلة التي أعقبت أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، لتأتي مرحلة التغيير السياسي في العراق، عوامل دفع جوهرية في العمل بهذا الاتجاه. فقد باتت السعودية تخشى أكثر من السابق بخصوص المطالبة من الداخل في تغيير نهجها السياسي باتجاه إجراء بعض الإصلاحات الديمقراطية (إجراء انتخابات حرة مع مشاركة للمرأة في المؤسسات المدنية والدخول إلى المعترك السياسي إلى جانب الرجل)[٥٨].

وتواجه السعودية تهديدا، منذ بادرت في استدعاء القوات الأمريكية عام ١٩٩٠ بدعوى تهديد سيادتها، ومحور هذا التهديد الذي يأتي من الجماعات الإسلامية المتشددة مرتبط أساساً بتنظيم القاعدة المعارض لنهجها السياسي. وبروز الحركات الإسلامية المتشددة مسألة قابلة للنقاش لأنها لا ترتبط بالضعف الاقتصادي إذ إن أغلب عناصر تلك التنظيمات هم من الكفايات والمتمكنين اقتصاديا؛ وباتت تلك التنظيمات منذ العام ٢٠٠٣ مرتبطة بعلاقات مع التنظيمات الإسلامية المتشددة في العراق.

وفيما يتعلق بالمشهد السعودي حيال الوضع في العراق، فبقدر ما يحمله من تفاؤل حول مدى إمكانية تحقق استقرار نسبي في ظل نظام ديمقراطي يتعايش سلمياً مع دول المنطقة ويكون جزءاً من بنائها الأمني، إلا أن هذا المشهد يحمل في الوقت نفسه بين طياته جوانب من الإحباط من جراء الغموض الذي يسود مستقبل النظام السياسي في العراق، لاسيما إذا ما سارت الظروف

بما لا ترغب السعودية ونحو تحولات قد تأخذ اتجاهين ؛ فإما أن يُعطى ثقل توسعي لإيران على حساب دول المنطقة جميعاً، ولاسيما في حال تقسيم العراق إلى مناطق في إطار المحاصصة الطائفية والإثنية، وهو أمر سيترتب عليه انعكاسات خطيرة على مستقبل المصالح الاقتصادية (لأن هذه المنطقة مصدر رئيس للطاقة)، أو أن يكون العراق أنموذجا، على وفق الرؤية الأمريكية، لمنطقة الخليج وعموم الشرق الأوسط، وهو الاتجاه الذي قد يُفرض على السعودية ضريبة كبيرة على طريق التغيير والإصلاح السياسي، لاسيما التقاطع مع مرتكزات دورها الذي يقوم على أسس والتزامات دينية واقتصادية في الدائرتين العربية والإسلامية.

كما أن النخبة السياسية السعودية تنظر إلى إيران في مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، على أنها تؤدي دوراً خطيراً في العراق وبخاصة الاستخدام السياسي للورقة الطائفية، ويأتي هذا الدور من خلال التناغم السياسي والأمني بين إيران وقوى مؤثرة في الحكومة العراقية، فقد أفصحت السياسة السعودية عن جوهر تفكيرها في هذا الجانب في عدم استقبال رئيس الوزراء العراقي في الرياض عام ٢٠٠٨[٥٩]. ينبئ هذا الموقف السعودي بحالة تقاطع في البعد الإيديولوجي بين ما تريده الولايات المتحدة وما تريده دول المجلس، على الرغم من التوافق في المصالح الاقتصادية التي محورها موارد الطاقة. والنقطة الجوهرية لهذا التقاطع هو مقدار حرية تحرك إيران داخل العراق دونما اعتبار لارتباط العراق بالشأن العربي، ومن ثم الخشية من أن يصبح العراق عبئاً على الأمن الخليجي من

منظور دول المجلس أكثر مما هو عنصر موازن لقوة إيران في حسابات الأمن الإقليمي الخليجي.

رابعا: الكويت وأمن الخليج

وفيما يتعلق بالرؤية الكويتية تجاه التغيير السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، فإن الكويت كانت من أكثر المتحمسين لمسألة التغيير، إذ أسهمت ماديا ولوجستيا، ووفرت مستلزمات الدعاية لشن الحرب وإسقاط النظام السياسي. وإن لهذا السلوك أسباباً ومبررات أبرزها الثأر لاحتلال الكويت عام ١٩٩٠، الذي تسبب في خلق جرح بليغ للشعب الكويتي، ولعل في ذلك تفسيراً منطقياً على الأقل بالنسبة للحكومة الكويتية كانتقام أكثر مما هو وضع سياسي جديد تحت مسمى تحرير العراق[٦٠].

كما أن الكويت أسهمت في دعم بعض التيارات السياسية والدينية المساهمة في عملية إدارة مرحلة ما بعد التغيير في العراق، عن طريق تقديم الأموال والترويج لها بهدف تحقيق أهداف عدة وبما يعود عليها بالفائدة[٦١]. والموقف الكويتي تجاه مستقبل العراق السياسي يحمل بين جنباته الكثير من التساؤلات، فما تفكر به النخبة السياسية في الكويت هو أن الوضع الأمثل لتغيير كهذا يُعد فرصة تاريخية ستجني منها ثماراً تنسجم وطموحاتها الجيوسياسية، إلا أن ما انتهى إليه العراق خلال المدة ٢٠٠٣ –٢٠١٠ يطرح تساؤلاً هو: هل يخدم الغايات الكويتية عراق مقسم وضعيف؟ أو عراق موحد وقوي تحت عناوين سياسية مغايرة لما قبل نيسان ٢٠٠٣؟

ومن دون شك، إن الطموح الكويتي يتفق في مسألة التقسيم الفيدرالي للعراق، على الأقل سيكون الجنوب منسجماً مع بعض من أهدافها ولاعتبارات عدة منها، أن جنوب العراق تربطه وإياها روابط القربى والمصاهرة والنسب، وهذا ما سيفتح آفاقاً جديدة من التشابك الاجتماعي والاقتصادي في إطار علاقات اقتصادية متميزة، هذا من جانب. ومن الجانب الآخر، إن الكويتيين على وفق هذا السيناريو سوف يغلقون ملف الخلافات على الحدود السياسية مع العراق، فلم تعد الكويت عندها ذلك الجزء الجغرافي المقتطع من العراق تاريخياً، ولم يعُد هنالك معارضة عراقية حول مطالب كويتية في رسم الحدود معها أو حتى منحها حقوقاً في حقول نفطية، فضلاً عن حصولها على اعتراف رسمي وقانوني موثق إقليمياً ودولياً بهذه المطالب، وهذا ما يجعل الرؤية الكويتية تحمل بين جنباتها بعضا من الأطروحات حول ما إذا كانت الكويت متورطة فعلاً بعدم استقرار العراق أو أنها تدفع باتجاه التقسيم(٦٢).

إن هذه الرؤى المتفاوتة، يمكن أن تفسر كثيراً من ملامح مستقبل العراق السياسي والأمني وانعكاسه على طبيعة الأمن الإقليمي الخليجي، وهذه المشاهد، لا يمكن تفسيرها بعيدا عن مدركات المتغير الأمريكي ما بين تقاطع البعد الإيديولوجي (ولاسيما مع الإسلام الراديكالي) وبين توافق المصالح مع دول المجلس التي تُعد من منظور الغرب والولايات المتحدة تحديدا، حلفاء بمواقفها السياسية والأغنياء بموارد الطاقة. وتُعد مثل هذه المتغيرات بالضرورة كمؤشرات ستلقي بظلالها على مدى إمكانية أو عدم إمكانية تحقيق الاستقرار الأمني في منطقة الخليج(٦٣).

غير أن الوضع في العراق في ظل دائرة العنف والعنف المضاد، تسبب بحدوث بعض الانقسام داخل الولايات المتحدة، وبين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة العربية لم تتداركه الا بتوقيع اتفاقية سحب القوات القتالية مع العراق عام ٢٠٠٨، بقصد تقليل الخسائر وضمان أسلوب أكثر فاعلية في إدارة (أو التأثير في) الوضع العراقي، وإشراك حلفائها في المنطقة في مناقشة الوضع العراقي في ضمن صيغ ما عرف بـ (٦+٣+١؛ أي دول مجلس التعاون الخليجي مضافاً لها مصر والأردن والعراق، والولايات المتحدة)، وكل ذلك لم ينته إلى حل الإشكالية الأمنية الناجمة عن وضع العراق الدولي في ظل حلقة من الإستراتيجيات الأمريكية، التي باتت تهيء لدخول العراق فراغاً أمنياً، إذا ما أُجبِرت الإدارة الأمريكية على الانسحاب الكامل من العراق، إذ لا يخلو هذا البلد من التأثير الإقليمي لدول الجوار، وهو ما لن تعفى منظومة الأمن الخليجي من نتائجه.

إن توافق المصالح الأمريكية الخليجية يمكن أن يشكل سيناريو لمستقبل هذه المنطقة وبالشكل الذي يغلب على تقاطع المسار الإيديولوجي بين دول الإقليم، لاسيما من خلال متغيري النفط وأمن إسرائيل، والنفط يُعد جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، ولذلك تُعد فرصة التحكم بنفط العراق فرصة للتأثير في سوق النفط العالمي إنتاجاً وتسويقاً وسعراً، فضلاً عن التأثير على أمن حلفائها الخليجيين، وتبقى المعضلة الخليجية في هدف الولايات المتحدة المتعلق بأمن إسرائيل، فهو التزام أمريكي لحليفها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بكل حلقاتها، وهنا على الولايات المتحدة أن لا تجعل هذا الهدف متغيراً مؤثراً على

الهدف الأول وهو أمن النفط، لحين تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي–الإسرائيلي[٦٤]. وهذا ما يُعطي للولايات المتحدة دافعاً أقوى في البحث عن استراتيجية لمواجهة كل المتغيرات التي قد تدفع نحو تعميق الإشكالية الأمنية، لاسيما فيما يتعلق بمسألة الإرهاب والملف النووي الإيراني ونفوذ إيران في العراق.

ووفق هذه الرؤية، فان استقرار العراق هو شرطٌ أساسيٌ لمصالح الولايات المتحدة، على الأقل كي لا يبقى هذا البلد أسيرا لحلقة مفرغة من اللا استقرار والفوضى، التي ربما ستكون وطأتها على الأمريكيين أكثر مما هي على العراقيين أنفسهم، حينما تتجاوز هذه الإشكالية باتجاه المصالح الأمريكية في العمق الخليجي.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم، يمكن إجمال الاستنتاجات التي توصل إليها البحث بما يأتي:

١–يرتبط العراق مع منطقة الخليج العربي ودولها بعلاقات متعددة ومتداخلة في الميادين كافة، والتغيير الذي حصل فيه عقب الاحتلال الأمريكي في نيسان ٢٠٠٣ أدى إلى حصول فراغ سياسي وأمني وتداعيات على صعيد العراق، وعلى صعيد أمن الخليج العربي.

٢– إن أبرز التحديات التي باتت تواجه الأمن الخليجي في أعقاب التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣ تكمن في مسألتي انتشار العنف العابر للحدود جراء تسييس الاعتبارات الطائفية، والآخر هو تحديد نفوذ إيران في الإقليم، حتى

بات العراق في أفضل الظروف لا يحسب لصالح دول مجلس التعاون الخليجي في معادلات التوازن الخليجي.

٣- ما زال وضع العراق غير مستقر، وهذا ما يجعل عامل عدم الثقة في العلاقات الخليجية قائما، ومن ثم يجعل المعضلة الأمنية تغذي نفسها بنفسها.

٤- لم تصل الولايات المتحدة إلى آلية تربط بها بين استقرار العراق واستقرار الأمن الخليجي، أو أن تدمج العراق بالمنظومة الخليجية سياسيا (مجلس التعاون الخليجي)، أو أمنيا (تشكيل نظام امني خليجي؛ أو تطوير حوار أمني خليجي موسع).

وعموما، إن الأمن الإقليمي لمنطقة حيوية اقتصاديا وإستراتيجيا كمنطقة الخليج العربي، لا بد أن يتصف بجانب من التعقيد سواء على النطاق الإقليمي أم الدولي، إذ إن الوجود الأمريكي الدائم في هذا الحيز الجغرافي من العالم لدليل على تلك الأهمية القصوى، فالمتغير الأمريكي هو من يضفي بثقله السياسي والأمني على هذا الإقليم من خلال تحريك أغلب العناصر المؤثرة إقليمياً، بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية على وفق الاتجاهات التي تكسب هذه المنطقة سمة مصالح اقتصادية وإستراتيجية عليا. كما أن طبيعة العلاقات القائمة بين أطراف هذا الإقليم كدول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران مازالت تصطبغ أساساً بالصبغة الأمنية لاعتبارات جيوسياسية وتاريخية واقتصادية... الخ، في حين أن علاقات التعاون الاقتصادي فيه مازالت ضعيفة. وفي ظرف كهذا بات الأمن والاستقرار في العراق، دالة للأمن الإقليمي

الخليجي، وهكذا حقق البحث فرضيته، لأن ما انتهى إليه وضع العراق بات يؤثر في منظومة الأمن الخليجي.

التوصيات:

وبهدف إيجاد حلول لمشكلة البحث، المتعلقة بقضية الأمن في الخليج العربي، وفي ضوء الاستنتاجات السابقة، فان الحلول التي يرى البحث أنها يمكن ان تسهم في حل جانب من قضية الأمن الخليجي لا تتعلق بعامل واحد أو بمرحلة زمنية محددة، فإيجاد بيئة مستقرة داخل الخليج العربي، الذي يعاني ومنذ عقود عدة من تضخم في الخروقات والأزمات الأمنية كنتيجة لتكرارها وعدم حسم حلها، وظهور عوامل جديدة مهددة للأمن الخليجي، يتطلب النظر في التوصيات الآتية:

١- إن واحدة من الحلول التي يوجب النظر إليها هي تلك المتعلقة بالاعتماد على قوى تكون قادرة على حماية الأمن في الخليج العربي، وهل ستكون من البيئة الداخلية أو ستكون بتفعيل أدوار إقليمية غير عربية (إيران) أو بتفعيل الأدوار العالمية في سبيل ضمان الأمن الخليجي (وتحديدا الأدوار الأمريكية)؟ إن البحث ينتهي إلى ضرورة تكوين إستراتيجية لا تعتمد على العوامل الداخلية بالمطلق ولا تعتمد على العوامل الإقليمية بشكل تام ولا تعتمد على العوامل العالمية بشكل مطلق، فلكل منها سلبياته، والأفضل أن يعيد الخليجيون النظر بخياراتهم ونحو بدائل تؤلف بين تلك القوى مجتمعة ولا تستثنيها ليكون لهم خيار الاستبدال والتعويض بمرونة أوسع.

٢-كما يوصي البحث بإقامة منتديات للحوار السياسي والأمني بين دول الإقليم قاطبة، بقصد مناقشة وجهات النظر المختلفة لكيفية حل القضايا موضع الخلاف، أو التي تزرع عدم الثقة في منطقة الخليج، وأن يكون ذلك المنتدى تحت رعاية دول المنطقة نفسها وإشرافها وسيادتها، وأن تشكل لجان خبراء دائمة لبحث تلك الخلافات وطرح الحلول ومتابعة إجراءات بناء الثقة.

٣- لخصوصية وضع العراق الإقليمي، يقتضي الحال من دول الإقليم ككل أن تعترف بأن ما قد يستقر عليه وضع العراق لن يعفى من تداعياته أية دولة في الخليج، نظرا للتداخل المذهبي والاجتماعي والاقتصادي التاريخي والجغرافي، وهذا ما يفرض على هذه الدول صياغة ميثاق شرف إقليمي على الاستثمار الايجابي لتحقيق استقرار في العراق، بما يساعده على تكوين موقف وطني يدعم إجراءات بناء الثقة الإقليمية.

٤- وعلى المدى الطويل نوصي بأن يلجأ إلى اعتماد خيار حياد منطقة الخليج، وأن يكون ذلك مكفولا دوليا وإقليميا، بقصد ضمان المنجزات والمكتسبات التي حققها أبناء هذا الإقليم.

الهوامش:

١- ارتبطت المصالح الخليجية تاريخياً ووظيفياً مع القوى الاقتصادية الكبرى، ويعود ذلك إلى البعد الإيديولوجي وسلوكيات النظم السياسية السائدة في دول المنطقة ومدى توافقها مع السلوك الرأسمالي الغربي. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Gary G. Sick; Lawrence G. Potter (Editor), The Persian Gulf At the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security, and Religion, (Washington: Palgrave Macmillan), 1997. Also, Lawrence G. Potter; Gary G. Sick (Editor), Security in the Persian Gulf: Origins, Obstacles, and the Search for Consensus, (Washington: Palgrave Macmillan), 2002, pp:14-19.

٢- ينظر مثلا، عمار علي حسن، جوانب الارتباط بين امن الخليج والصراع العربي-الإسرائيلي، مجلة آراء، العدد ٤٦، (دبي: مركز الخليج للأبحاث)، يوليو ٢٠٠٨، ص ص٢٥-٢٦.

٣- فؤاد جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟، ومن يصنعها ؟، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٢، ص ١٦٠.

٤- ينظر، مقررات وزراء الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢،، ط١، (الشارقة: جريدة الخليج)، ٢٠٠٢، ص ١٦٧.

٥- أكد ملك البحرين حمد بن عيسى بعد لقائه بالرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في واشنطن، أن هنالك التزاماً أمريكياً تجاه أمن الخليج العربي بقوله " أنني

على ثقة من أن الإدارة الأمريكية ستفعل الكثير لضمان الأمن والاستقرار في ربوع المنطقة ". انظر، التقرير الإستراتيجي الخليجي، المصدر السابق، ص ٦٩.

٦-نقلا عن، تقرير الحرب العراقية-الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الأول، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة)، ٢٠٠٠، ص٢٢ وما بعدها.

٧- محمد حسين العيدروس، دراسات في المشرق العربي المعاصر، ط١ (الكويت: دار الكتاب الحديث)، ٢٠٠٠، ص ص٢١٣-٢١٤.

٨- أنظر،فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة وأمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينيات وآفاق المستقبل، ط١ (بغداد: مطبعة العزة)، ٢٠٠١، ص ص١٢٨-١٣٠.

٩- هذا ما أكده وزير الدفاع السعودي حينذاك بقوله: " لن نسمح بهزيمة العراق ولا بهزيمة إيران في الحرب". نقلاً عن، محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٠، ص٤٨٠. وينظر للمقارنة، ناجي أبي عاد؛ ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ترجمة محمد نجار، ط١ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع)، ١٩٩٩، ص١٨٣.

١٠- إبراهيم نوار،السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى الدبلوماسية والوساطة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، أكتوبر ١٩٩٢، ص ص٣٩ - ٤٠. وكذلك، محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي في الثمانينيات (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة)، ١٩٩٠، ص ص٤٨ - ٤٩.

١١- قارن مثلا مع،مارسيل سيرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية)، ١٩٩٢، ص ص٥٧-٧٩. وكذلك، محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، (الكويت: عالم المعرفة)، ١٩٩٢، ص ص٦٣-١٥٠.

12-Colbert C.Held, Middle East Patterns:Places, Peoples, and Politics,Third Edition, (NY:West view Press),2000, pp:22-27.

١٣- أنظر،فؤاد شهاب، تطورات الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، ط١، (المنامة: مكتبة فخراوي)، ١٩٩١، ص٦٠.

١٤- وعلى الرغم من أن العراق قد أعترف بالسيادة الكويتية واستقلالها بعد التغيير السياسي الذي حدث في ٨ شباط من عام ١٩٦٣، واعترف باتفاقية بريطانية-كويتية موقعة عام ١٩٦١ ومنحت على أساسها السيادة للكويت، إلا أن ذلك لا يعني أن العراق قد اعترف بحدوده السياسية مع الكويت رسميا. ينظر، مارثا دوكاس، العلاقات العراقية الكويتية (١٩٦١ - ١٩٦٣)، ط١ (بيروت: دار النهار)، ١٩٧٣، ص ٢٦. وكانت هناك محاولات عدة لتسوية النزاع العراقي الكويتي حول قضية رسم الحدود، أهمها اقتراح عراقي عام ١٩٧٧ مفاده أن تؤجر الكويت للعراق نصف جزيرة (بوبيان) ولمدة (٩٩ عام) مع تنازلها عن سيادتها على جزيرة (وربة)، مقابل اعتراف عراقي بالحدود البرية بينهما، إلا أن أطراف النزاع لم يتوصلا إلى اتفاق بشكلٍ شامل حول المناطق المتنازع عليها. ينظر، خالد السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٢، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص٧٧-٧٨.

١٥- عبد القادر محمد فهمي، حرب الخليج: أسلوب المُعالجة الأمريكية، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، رقم (٤)، (بغداد: الجمعية)، تشرين الأول ١٩٩٢، ص ٨٧.

١٦- قارن مع،

H. Rahman, The Making of the Gulf War:Origins of Kuwait's Long-Standing Territorial Dispute With Iraq, (NY, Hardcover), 1998, pp:11-14.

١٧- قارن مع،اشرف سعد العيسوي، السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج بعد مرور ست سنوات على أحداث سبتمبر، مجلة شؤون خليجية، العدد ٥٢، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية)، شتاء ٢٠٠٨، ص ص١٧-٢٦.

١٨- ينظر، محمد الهزاط، الحرب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٠،، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، أبريل / نيسان ٢٠٠٣، ص ص٢٧-٢٨.

١٩- أنظر،عبد العزيز بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٩١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة)، مايو ٢٠٠٣، ص ص٥٣-٥٤.

20-Gwynne Dyer, The Mess They Made: The Middle East After Iraq, (NY: McClelland & Stewart), 2008, pp: 34-36.

٢١- ينظر، رنا أبو عمرة، المقياس السنوي السادس للدول الفاشلة، ج١ و ج ٢، تقرير واشنطن، العدد ٢٥٥ ، ٧ تموز ٢٠١٠.

http://www.taqrir.org.cfm?id=1555

٢٢- عبد الله خليفة الشايجي، العراق وأمن منطقة الخليج العربي،تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٢٠، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)،٢٠٠٨ ، ص ص١٥١-١٥٣.

٢٣- ينظر، عبد الجليل زيد المرهون، الخليجيون والمسألة العراقية، الجزيرة المعرفة، ٥ نيسان ٢٠٠٨،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF41B72C-9C5A-453A-ACCC-1C8D0BD86A46.htm

٢٤- ذهب وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في كلمة له في المؤتمر الخاص بالأمن الإقليمي الذي عقد في البحرين في كانون الأول عام ٢٠٠٨، ان على مجلس التعاون الخليجي إطلاق دعوة جدية لدعم العراق "وضمه إلى مجلس التعاون الخليجي وعدم تركه وحيدا لمواجهة النفوذ الإيراني". والرد الخليجي لم يكن مفاجئا إذ أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية رفض المجلس لانضمام العراق إلى عضويته بسبب عدم توفره على عدد من الشروط التي يضعها المجلس لانضمام الدول إليه والمتمثلة بضرورة أن تكون الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد المرشح انضمامه مشابهة للأوضاع في الدول المنتمية للمجلس، وهنا متاهات كثيرة إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتطابق الأوضاع السياسية والاقتصادية للعراق وغيره من دول الخليج. وذهب الكاتب السعودي عبد الرحمن الراشد في مقال له تعقيبا على طلب غيتس بخصوص ضم العراق لمجلس التعاون الخليجي: "إن العراق الذي خرج توا من نظام بعثي اشتراكي حاليا يعالج في المستشفي وعليه ان يتعافي أولا قبل أن ينخرط في أي نادٍ يطلب العضوية ولو نجح العراق سياسيا واقتصاديا سيجد أن

دول الخليج هي التي تطرق بابه تطلب منه الانضمام أما في الوقت الراهن فإن من الحماقة أن يدخل الخليجيون العراق المفكك المتنازع الغامض إلى بيتهم الذي سينقل معه إشكالاته بدل ان يسهم في تطوير وضع الخليج ككل". نقلا عن، فارس الخطاب، العراق في لقطة خليجية، صحيفة الزمان، ٢٥ آذار ٢٠٠٩.

٢٥- عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٩٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، يناير ٢٠٠٤، ص ص١٤-١٥.

٢٦- ينتهي ريتشارد هاس إلى ان الولايات المتحدة بفعل ذلك، ومسببات أخرى لن تكون القوة المهيمنة الوحيدة على المنطقة العربية، ينظر،

Richard N. Haass, The New Middle East, FOREIGN AFFAIRS, November/ December 2006, pp: 44-47.

27-Shahram Chubin, The Iranian Nuclear Riddle after June 12, The Washington Quarterly, (Washington: CSIS), January 2010, pp: 163-169.

٢٨- لم تتمكن الاثنية الكردية إلى اليوم من ان تُكون دولة قومية.

٢٩- هشام داود، المجتمع والسلطة في العراق المعاصر، في، إسحاق نقاش وآخرون، المجتمع العراقي، حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، (بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية)، ٢٠٠٦، ص ص١٧١-١٨١.

٣٠- ينظر،شملان يوسف العيسى، مجلس التعاون الخليجي وعملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، ١٩٩٥، ص ١٦٦.

٣١- ينظر،منعم صاحي العمار، الخليج العربي في عالم متغير، التحدي الداخلي وعقم خيار التهدئة الخارجية، مجلة قضايا سياسية، العددان ٥ / ٦، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)، صيف ٢٠٠٤، ص ص٧٠-٧٢. وكذلك، عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج وإشكالية الدور العربي، الجزيرة المعرفة، ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٧،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C10E2163-AE2C-4825-81D8-D8E827544B2B.htm.

٣٢- ومثال على السياسات الخارجية المؤثرة على منطقة الخليج هو مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي دعت إليه الولايات المتحدة، ويقوم على فكرة الإصلاحات في نظم الحكم وتحرير الاقتصاد وتحرير المرأة وتغيير مناهج التعليم، وما تبعها من سياسات الفوضى الخلاقة، انتهت بفعل نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق إلى تقوية التيارات الأصولية، واضعف حلفاء الغرب، مما جعل الولايات المتحدة تتراجع عن مشروعها. ينظر،

Anne-Marie Slaughter and others, Strategic Leadership: Framework for a 21st Century National Security Strategy, A Phoen ixinitiative report, (Washington: Center for a New American Security),July 2008, Pp:14-19.

٣٣- علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية- نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ط ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٢، ص ص٧٠-٧١.

٣٤- شمه بنت محمد بن خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٦، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٩، ص ٥٢.

٣٥- ينظر، رياض نجيب الريّس، ريَاح الشمال، السعودية والخليج والعرب في عالم التسعينات، ط٤، (لندن: رياض نجيب الريّس)، ٢٠٠٠، ص ص١٠٨-١٦٤. وقارن:

Jon B. Alterman, Iraq and the Gulf States: The Balance of Fear, (Washington: United States Institute of Peace), Special Report No189, August 2007, pp:8-9.

http://www.usip.org:80/pubs/specialreports/sr189.pdf.

٣٦- وتبقى المشكلة الأكبر هي تلك التي تعاني منها إيران، فهي تتألف تقريبا من (٤٠%) فرس شيعة، و (٣%) فرس سنة، و(٢٥%) أذر شيعة، و(١١%) جيلاك وميلان شيعة، و(٧%) أكراد سنة، و(٢%) لور (أكراد) شيعة، و(٤%) عرب شيعة، و(١%) عرب سنة، و(٥%) بلوش سنة، و(١%) تركمان (شيعة وسنة)، و(١%) أرمن ويهود، والأقليات فيها تسكن في مناطق على التخوم قابلة للاستقلال عن إيران. ينظر،

John R. Bradley, Iran's Ethnic Tinderbox, The Washington Quarterly, (Washington: The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology), WINTER, 2006-2007, pp:182-184.

٣٧- نزار السامرائي، أوهام وحقائق حول وكلاء إيران في العراق، صحيفة الزمان، العدد (٣٣٤٨)، في ٢٠٠٩/٧/١٦، ص١٥.

٣٨- ينظر، محمد محمود مهدي، خلايا نائمة في الخليج العربي،.. لماذا التجاهل؟ مجلة آراء، العدد ٧٥، (دبي: مركز الخليج للأبحاث)، ديسمبر ٢٠١٠، ص ص٦٢-٦٤.

٣٩- التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٠، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك)، ٢٠٠٩، ص٩. وكذلك، مايكل كلير، الحروب على الموارد، الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، ط ١ (بيروت: دار الكتاب العربي)، ٢٠٠٢، ص ص٥٢ – ٥٤.

٤٠- التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٠، مصدر سابق، ص ص١٨-١٩. وكذلك، خضير عباس النداوي، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٤، (القادسية: جامعة القاسية، كلية الإدارة والاقتصاد)، ٢٠٠٩، ص١١٣.

٤١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق،الجزء الأول، (بغداد: الوزارة)، ٢٠٠٦، ص ص١٩٤-١٩٥.

٤٢- ان الظروف الإقليمية والعالمية كانت مهيأة لجعل العراق محط صراع، ينظر، مارسيل سيرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية)، ١٩٩٢، ص ص٥٨-٧٠.

43-J. E. Peterson, Succession in the States of the Gulf Cooperation Council, The Washington Quarterly (The Washington: CSIS), AUTUMN 2001, pp:175-183.

٤٤- للتفصيل ينظر، عبد الصمد سعدون عبد الله، الإدراك الأمريكي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)، ٢٠٠٤، ص٢١٦.

٤٥- ينظر، عبد الخالق عبد الله، وثائق ويكيليكس والعلاقات الخليجية-الأميركية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد11746 ، ٢٥ يناير ٢٠١١.
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=605401&issueno=11746.

٤٦- عبد الله العمادي، مجلس التعاون الخليجي: هاجس الأمن يتعاظم، موقع الجزيرة المعرفة، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٤.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EE94EC95-F8CC-43ED-8BE7-CEB6C4558E47.htm.

٤٧- أنظر، هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، ط١ (بيروت: دار الكتاب العربي)، ٢٠٠٢، ص ١١.

٤٨- ينظر مثلا، علاء بيومي، جون ماكين والشرق الأوسط والولاية الثالثة للمحافظين الجدد، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، ٢٠٠٨، ص ص١٤١-١٦٤.

٤٩- قارن مع، منعم صاحي العمار:"العراق،استقراء الخيارات الإستراتيجية في ضوء المنظومة الأمنية الخليجية". صحيفة الصباح (بغداد)، ملحق آفاق إستراتيجية. العدد (٧٨٩)، ١٨ آذار ٢٠٠٦.

٥٠- ينظر، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام ٢٠١٠،

NATIONAL SECURITY STRATEGY 2010, (WASHINGTON: THE WHITE HOUSE), May 2010.
http://www.america.gov/ar/media/pdf/overview-national-sec--strategy-arabic.pdf

٥١- عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مصالح دول الخليج.. والمساومات الأميركية-الإيرانية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (١١٥١٥)، في ٨ يونيو 201 .
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=573065&issueno=11515.

٥٢- ينظر، عبد الله خليفة الشايجي، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي، المراحل، التداعيات، المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، صيف ٢٠٠٨، ص٣٢.

53- Anthony H. Cordesman, Adam C. Seitz: Iran and the Challenges to US Policy, (Washington: CSIS), 2009. Pp:52-56.

54- Kenneth M. Pollack, The Persian puzzle: the conflict between Iran and America, (NY: Random House), 2005, pp:211-224.

٥٥- مهنا الحبيل، مستقبل الخليج السياسي بين إيران وأوباما، الجزيرة المعرفة، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9DA682A9-E976-4F6C-B20A-781141BCAA6D.htm.

٥٦- ينظر، في الذكرى الـ٢٩ لقيامه.. أمين مجلس التعاون: على الجارة الإيرانية طمأنتنا أولا، الشرق الأوسط اللندنية، العدد (١١٥٠٣)، في ٢٧ مايو ٢٠١٠. ص٢.

٥٧- قارن مع، جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق، النفط والدين وتناحر طويل مستمر، تقرير خاص رقم ١٥٧، (واشنطن: معهد السلام الأمريكي)، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص٤، ص٧. وكذلك ينظر:

Gwynne Dyer, The Mess They Made: The Middle East After Iraq, (N.Y: Kindle Book), 2010. And, Also, Jon B. Alterman, Iraq and the Gulf States The Balance of Fear, Special Report 189, (Washington: United States Institute of Peace), August 2007, pp:11-15.

58- Rachel Bronson, Rethinking Religion: The Legacy of the U.S.-Saudi Relationship, The Washington Quarterly, (Washington: The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology), AUTUMN 2005, Pp:129-133.

٥٩- ينظر، عبد العزيز بن عثمان بن صقر، محنة العراق بين الغياب العربي والتغلغل الإيراني، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (١١١١٣)، في ٢ مايو ٢٠٠٩.

60-Gwynne Dyer, After Iraq: Anarchy and Renewal in the Middle East, (N.Y: Kindle Book), 2010. Also see, Jon B. Alterman, Iraq and the Gulf States The Balance of Fear, pp:5-8.

61- Gwynne Dyer, After Iraq: Anarchy and Renewal in the Middle East, op. cit.

And Also, Gökhan Bacik, Hybrid Sovereignty in the Arab Middle East: The Cases of Kuwait, Jordan, and Iraq, The Middle East in Focus, (NY : Hardcover), 2007, pp:25-28.

٦٢- قارن مع:

Hugh Arbuthnott, Terence Clark, and Richard Muir, British Missions Around the Gulf, 1575-2005: Iran, Iraq, Oman, Kuwait, (NY, Hardcover), 2008.

٦٣- ينظر،كريستيان أولرشسين، تحديات البيئة الدولية عام ٢٠٢٠، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٩، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية)، ربيع ٢٠٠٧، ص ص٤٧-٥٢.

٦٤- ينظر، مارتن انديك، أولويات السياسة الأمريكية في الخليج، التحديات والخيارات، في، المصالح الدولية في منطقة الخليج، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ٢٠٠٦، ص ص١١٦-١١٣٢. وقارن:

Jeffrey R. Macris, The Politics and Security of the Gulf, Anglo-American Hegemony and the Shaping of a Region, 1 edition, (Washington: Routledge), 2010.